المجــرورات

س ٥٩١ ـ ما أنواع حروف الجر؟

ج ـ حـروف الجـر هي : من، إلى، عن، علـى، الباء ـ اللام ـ وفي ـ مطلقًا ـ والكاف، حتى ـ الواو للظاهر مطلقًا، والتاء لله ورب مضافًا للكعبة أو الياء، وكي لما الاستفهامية أو أن المضمرة ومذ ـ ومنذ لزمن غير مستقبل ولا مبهم، ورب لضمير غيبة مفرد مذكر يميز بمطابق للمعنى قليلاً، ولمنكر موصوف كثيراً.

أنواع المجـرورات

س ٥٩٢ ـ ما أنواع المجرورات؟

ج ـ المجرورات ثلاثة أقسام:

١ ـ مجرور بالحرف.

٢ ـ ومجرور بالإضافة.

٣ ـ ومجرور بمجاورة مجرور.

وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل، فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة.

أولاً - الحروف الجارة

س ٥٩٣ - ما أنواع حروف الجر التي تجر الظاهر والمضمر؟

ج - ما يجر الظاهر والمضمر، وهو سبعة أحرف: من[1]، إلى[2]، وعن[3]، وعلى[4]، والباء، واللام، وفي.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[5]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[6]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[7]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[8]، ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[9]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[10]، ﴿آمِنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[11]، ﴿آمِنُوا بِهِ﴾[12]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[13]، ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[14]، ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[15]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾[16]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾[17].

---

(١) من: تأتي للتبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (البقرة:٨)، ولبيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج:٣٠)، ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيرًا وفي الزمان قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الإسراء:١)، وفي الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة:١٠٨)، وتأتي زائدة، نحو: ما جاءني من أحد، ولا تزاد «من»، عند البصريين إلا بشرطين:
أحدهما - أن يكون المجرور بها نكرة.
والثاني - أن يسبقها نفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، وتأتي بمعنى «بدل»، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (التوبة:٣٨)، أي: بدل الآخرة.

(٢) إلى: تدل على انتهاء الغاية في الزمان والمكان، تقول: سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه، مشيت إلى آخر الطريق.

(٣) عن: تستعمل للمجاوزة كثيرًا.

(٤) على: تستعمل للاستعلاء كثيرًا.

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٧).

(٦) سورة المائدة، الآية (٤٨، ١٠٥).

(٧) سورة الأنعام، الآية (٦٠).

(٨) سورة الانشقاق، الآية (١٩).

(٩) سورة المائدة، الآية (١١٩).

(١٠) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

(١١) سورة النساء، الآية (١٣٦).

(١٢) سورة الإسراء، الآية (١٠٧).

(١٣) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

(١٤) سورة البقرة، الآية (٢٥٥).

(١٥) سورة البقرة، الآية (١١٦).

(١٦) سورة الذاريات، الآية (٢٠).

(١٧) سورة الزخرف، الآية (٧١).

والثاني ـ ما لا يجر إلا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو.

والثالث ـ ما يجر لفظين بعينهما وهو التاء، فإنها لا تجر إلا اسم الله عزّ وجلّ وربّ مضافًا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾[1]، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[3]، وقالت العرب: «تربِّ الكعبة»، و«تربِّي لأفعلن».

الرابع ـ ما يجر فردًا خاصًا من الظواهر ونوعًا خاصًا منها وهي «كي» فإنها لا تجر إلا أمرين:

أحدهما ـ «ما» الاستفهامية، وهي الفرد الخاص يقال لك «جئتك أمس»، فتقول في السؤال عن علة المجيء «لمه؟»، أو «كيمه؟»، فكما أن «لمه»، جار ومجرور كذلك «كيمه»، والأصل لما وكيما ولكن «ما»، الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبًا كما قال تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾[4]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[5]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[6].

وحسن في الوقف أن تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها.

الثاني ـ «أن»، المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص وتقول: «جئتك كي تكرمني»، فإن قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر بكي، وكأنك قلت: جئتك للإكرام.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٨٥).
(٢) سورة يوسف، الآية (٩١).
(٣) سورة الأنبياء، الآية (٥٧).
(٤) سورة النازعات، الآية (٤٣).
(٥) سورة النبأ، الآية (١).
(٦) سورة النمل، الآية (٣٥).

الخامس ـ ما يجر نوعًا خاصًا من الظواهـر وهو منذ ومذ فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معـيَّنًا لا مبهمًا، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلاً، تقول: «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، «ومذ يوم الجمعة»، و«منذ يومنا»، ولا تقول: «لا أراه منذ غد»، ولا «مذ غد»، وكذا لا تقول: «ما رأيته منذ وقت».

السادس ـ ما يجر نوعًا خاصًا من المضمرات ونوعًا خاصًا من المظهرات وهو «رُبَّ»، فإنها إن جـرت ضميرًا فلا يكون إلا ضمـير غيبة مفردًا مـذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز نحـو: «ربَّه رجلاً لقيت»، و«ربَّه رجلين»، و«ربَّه رجالاً»، و«ربَّهُ امرأة»، و«ربَّهُ امرأتين»، و«ربَّهُ نسـاءً»، وكل ذلك قليل وإن جرَّتْ ظـاهرًا فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو: «رُبَّ رجل صالح لقيت»، وذلك كثير.

فإن قلت: قد كان من حقك أن تؤخـر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعـبة، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع، كـما فصلـت وأصل حرف الجر أن لا يختـص، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من مختص بفرد، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين، وهو رُبَّ على المختص بفرد ونوع وهي كي.

قلت: إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتـها في القسم، فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره، ولما أردت أن أذكر شيئًا من أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرها؛ لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف، وأيـضًا فإنني ذكرت حكم رُبَّ في الحذف وذكرت حكم بقية الحـروف في ذلك فلو كانت رُبَّ مقدمة كان ذلك أيضًا قطعًا للنظر عن النظير بالنسبة إلى الأحكام.

س ٥٩٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «من»، جارة للمضمر في «منك»، وللاسم الظاهر في «من نوح»، وهي في الموضعين تفيد ابتداء الغاية.

س ٥٩٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿إِلَى﴾، جارة للفظ الجلالة ﴿اللَّهِ﴾، وهي تجر الظاهر والمضمر كما سنرى في الآيات التالية؛ وهي تفيد انتهاء الغاية.

س ٥٩٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿إِلَيْهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «إلى»، جارة للضمير المتصل «الهاء»، ووقوعها دالة على انتهاء الغاية.

س ٥٩٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿عَن طَبَقٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿عَن﴾، جارة للاسم الظاهر؛ ووقوعها بمعنى «بعد»، والتقدير: «طبقًا بعد طبق».

س ٥٩٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «عن»، جارة للاسم المضمر في الموضعين.

س ٥٩٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «على»، جارة للاسم المضمر في الموضع الأول، وللاسم الظاهر في الموضع الثاني، وهي مفيدة للاستعلاء في الموضعين.

س ٦٠٠ - ما أنواع حروف الجر التي تجر الاسم الظاهر فقط؟

ج - ما لا يجر إلا الظاهر، ولا يختص بظاهر معين هو ثلاثة أحرف: الكاف، وحتى، والواو.

س ٦٠١ - ما أنواع حروف الجر التي تختص بجر أسماء معينة؟

ج - ما يجر لفظين بعينهما؛ هو التاء، فإنها لا تجر إلا اسم الله - عزَّ وجلَّ - وربًّا مضافًا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، وقالت العرب: «ترب الكعبة»، و«تربي لأفعلن».

س ٦٠٢ - ما أنواع حروف الجر التي تجر فردًا خاصًا من الظواهر؟

ج - ما يجر فردًا خاصًا من الظواهر، ونوعًا خاصًا منها، هي «كي» فإنها لا تجر إلا أمرين:

أحدهما - «ما»، الاستفهامية، وهي الفرد الخاص، يقال لك: «جئتك أمس»، فتقول في السؤال عن علة المجيء: «لمه؟»، أو «كيمه؟»، فكما أن «لمه»، جار ومجرور كذلك «كيمه»، والأصل لما وكيما، ولكن «ما» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبًا كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾. وحسن في الوقف أن تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها.

الثاني ـ «أن»، المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص، وتقول: «جئتك كي تكرمني»، فإذا قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، وكأنك قلت: جئتك للإكرام.

جواز حذف رُبَّ وبقاء عملها

س ٦٠٣ ـ *ما المواضع التي تحذف فيها رُبَّ مع بقاء عملها؟*

ج ـ يجوز حذف رُبَّ مع بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل قليل، وحذف اللام قبل كي، وخافض أن وأنَّ مطلقًا.

حذف رُبَّ بعد الواو

س ٦٠٤ ـ *ما المواضع التي يكثر فيها حذف رُبَّ مع بقاء عملها؟*

ج ـ لما ذكرت أن رُبَّ تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفها معه وأشرت بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها وأن هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين: كثير وقليل، فالكثير بعد الواو كقول رؤبة:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[1]

وقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[2]

---

(١) الأرجاء، واحدها «رجاء»، وهي كل ناحية.

(٢) كموج البحر، شبه الليل بموج البحر في شدة هوله، وعظيم ما ينال الإنسان فيه من الخوف، سدوله، أستاره، واحدها سدل، ليبتلي، ليختبر ويمتحن.

وقوله:

وَدَوِيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعتسفتُها ... وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ[1]

س ٦٠٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ج ـ موطن الشاهد: «وليلٍ».

ـ وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر «رُبَّ»، وبقاء عمله بعد الواو وهذا كثير شائع في اللغة.

س ٦٠٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمة:

وَدَوِيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعتسفتُها ... وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ

ج ـ موطن الشاهد: «ودوية».

ـ وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر الشبيه بالزائد رُبَّ وبقي عمله فجر «دوية»، وحذف هذا الحرف مع بقاء عمله كثير شائع في لغة العرب.

حذف رُبَّ بعد الفاء

س ٦٠٧ ـ ما المواضع التي يقل فيها حذف رُبَّ مع بقاء عملها؟

ج ـ يقل حذف «رُبَّ» مع بقاء عملها بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[2]

---

(١) دوية: صحراء، وسميت بذلك لأن الرياح وأصوات الوحش تدوي فيها، اعتسفتها: قطعتها على غير قصد واضح.

(٢) طرقت: جئت ليلاً، تمائم: جمع تميمة وهي التعويذة التي تعلق على جبين الصبي لتمنعه من العين في زعمهم، محول: الذي قد أتى عليه حول أي عام.

وفي رواية من روى بجر «مثل»، و«مرضع»، وأما من رواه بنصبها فمثلك مفعول لطرقت وحُبلى بدل منه.

حذف رُبَّ بعد بل

س ٦٠٨ ـ اذكر مثالاً لحذف رُبَّ بعد بل؟

ج ـ مثال حذف رُبَّ بعد بل قوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

س ٦٠٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

ج ـ **موطن الشاهد:** «بل بلدٍ».

ـ **وجه الاستشهاد:** حذف حرف الجر رُبَّ وأبقى عمله بعد بل وهذا قليل في اللغة.

س ٦١٠ ـ متى يجوز حذف لام التعليل؟

ج ـ يجوز حذف لام التعليل إذا جرت كي المصدرية وصلتها فإنه يجوز لك حذفها قياسًا مطردًا، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: «جئت كي تكرمني»، أن تكون «كي»، تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها.

س ٦١١ ـ متى يجوز حذف حرف الجر مطلقًا؟

ج ـ يجوز حذف حرف الجر مطلقًا إذا كان المجرور «أنْ وصلتها» أو «أنّ وصلتها»، فالأول كقولك: «عجبت أنك فاضل»، أي: من أنك وقال الله

تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري﴾[1]، ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا﴾[2]، أي: بأن لهم جنات، لأن المساجد لله، والثاني كقولك: «أعجبت أن قام زيد»، أي: من أن قام: وقال الله تعالى: ﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾[3]، أي: في أن يطوف بهما: ﴿يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله﴾[4]، أي: لأن تؤمنوا وقيل في: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾[5]، إن الأصل لئلا تضلوا، فحذفت اللام الجارة، ولا النافية وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف، وهذا أسهل، وقال الله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾[6]، أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين أهل السنة.

س/ ٦١٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول رؤبة:

بَـلْ بَـلَـدٍ مِـلْءُ الـفِـجَـاجِ قَـتَـمُـهُ

ج ـ موطن الشاهد: (بل بلد).

ـ وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر (رُبَّ) بعد بل، وبقاء عمله، وهذا قليل في اللغة.

س/ ٦١٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥).
(٢) سورة الجن، الآية (١٨).
(٣) سورة البقرة، الآية (١٥٨).
(٤) سورة الممتحنة، الآية (١).
(٥) سورة النساء، الآية (١٧٦).
(٦) سورة النساء، الآية (١٢٧).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أنَّ﴾، مؤولة مع ما بعدها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: بكون جنات لهم؛ وحكم حذف حرف الجر قبل «أنَّ»، وصلتها كثير شائع في اللغة.

س ٦١٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ»، مؤولة مع ما بعدها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: لأن المساجد لله، أي: لكون المساجد لله؛ وحكم حذف حرف الجر قبل «أنَّ»، وصلتها كثير شائع، كما أسلفنا.

س ٦١٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، وصلتها مؤولة بمصدر مجرور، بحرف جر محذوف، وتقدير: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾، أي: في تطوفه، وحكم حذف حرف الجر قبل «أن» المصدرية وصلتها كثير شائع في اللغة.

س ٦١٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَن تُؤْمِنُوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، المصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر، مجرور، بحرف جر محذوف؛ لأن التقدير ـ والله أعلم ـ يخرجون الرسول وإياكم لأن تؤمنوا؛ وحذف حرف الجر قبل «أن»، وصلتها مع بقاء عمله كثير شائع كما أسلفنا.

س ٦١٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَن تَضِلُّوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: قيل: إن المحذوف حرف الجر ولا النافية، والتقدير: لئلا تضلوا؛ وقيل: حذف المضاف؛ والتقدير: كراهة أن تضلوا؛ وكلاهما جائز، وحذف حرف الجر قبل «أن»، وصلتها كثير شائع كما بينا في الآيات السابقة.

س ٦١٨ ـ ما إعراب قول رؤبة:

وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

ج ـ وبلد: الواو واو رب، بلد: مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظًا برب.

مغبرة: صفة، أرجاؤه: فاعل «مغبرة» وهو مضاف، والهاء مضاف إليه.

كأن: حرف مشبه بالفعل، لون: اسم كأن منصوب.

سماؤه: خبر «كأن» مرفوع، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه.

س ٦١٩ ـ ما إعراب الجمل في البيت السابق؟

ج ـ «بلد مغبرة ارجاؤه»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

«كأن لون ارضه سماؤه»: اسمية في محل رفع خبر المبتدأ.

س ٦٢٠ ـ ما إعراب قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ج ـ وليل: الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظًا.

كموج: جار ومجرور، البحر: مضاف إليه.

ارخى: فعل ماض والفاعل مستتر تقديره هو.

سدوله: مفعول به، والهاء: في محل جر بالإضافة.

على: جار ومجرور متعلق بـ «أرخى».

بأنواع: جار ومجرور.

الهموم: مضاف إليه، ليبتلي: اللام للتعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر باللام.

س٦٢١ ـ ما إعراب الجمل في البيت السابق؟

ج ـ «ليل كموج البحر»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

«ارخى سدوله»: فعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

«يبتلي»: فعلية صلة للموصول الحرفي لا محل لها.

س٦٢٢ ـ ما إعراب قول الشاعر:

وَدَوِيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا ... وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ

ج ـ ودوية: الواو واو رب، دوية: مبتدأ مرفوع محلاً.

مثل: صفة لـ «دوية» ومثل مضاف والسماء مضاف إليه.

اعتسفتها: فعل وفاعل ومفعول، وقد: الواو للحال، وقد حرف تحقيق.

صبغ: فعل ماض، الليل: فاعل مرفوع، الحصى: مفعول به، بسواد: جار ومجرور.

س٦٢٣ ـ ما إعراب الجمل في البيت السابق؟

ج ـ «دوية مثل السماء اعتسفتها»: جملة اسمية ابتدائية لا محل لها.

«اعتسفتها»: جملة فعلية في محل رفع خبر «دوية».

«قد صبغ الليل»: جملة فعلية في محل نصب حال.

س: ٦٢٤ ـ ما إعراب قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ

ج ـ فمثلك: الفاء حرف نائب عن رُبَّ، مثل، على رواية الجر مفعول به مقدم للفعل طرقت منصوب محلاً مجرور لفظًا برُبَّ المحذوفة، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه.

حبلى: بدل من «مثل» أوصفه له، قد: حرف تحقيق.

طرقت: فعل وفاعل، ومرضع: الواو عاطفه، ومرضع: اسم معطوف على حبلى.

فالهيتها: الفاء عاطفة، ألهيتها: فعل وفاعل ومفعول.

عن ذي: جار ومجرور، وذي مضاف وتمائم مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

محول: صفة مجرورة.

س: ٦٢٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أن تنكحوهن﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، وما بعدها مؤولة بمصدر واقع في محل جر بحرف محذوف والتقدير: وترغبون في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، أي: ترغبون في نكاحهن، أو عن نكاحهن، وعلى الوجهين فالمصدر المؤول مجرور بحرف جر مقدر.

المجرور بالإضافة

تعريف الإضافة:

س ٦٢٦ - ما المقصود بالإضافة لغة؟

ج - الإضافة في اللغة: الإسناد قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[1]

أي: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق.

س ٦٢٧ - ما المقصود بالإضافة إصطلاحًا؟

ج - الإضافة في الاصطلاح: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه.

س ٦٢٨ - ما الأشياء التي تحذف عند الإضافة؟

ج - ما يحذف عند الإضافة: يجب تجريد المضاف من التنوين في نحو «غلام زيد»، والنون في نحو «غُلامَيْ زيد»، و«ضاربِيْ عمرو»، قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[2]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[3]، ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾[4]، وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد. وإلى هذا أشرت بقولي: «ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه».

---

(١) أضفنا، أسندنا، الحاري، المنسوب إلى الحيرة، وأراد رحل صُنِعَ بها. مشطب مخطط.

(٢) سورة المسد، الآية (١).

(٣) سورة القمر، الآية (٢٧).

(٤) سورة العنكبوت، الآية (٣١).

واحترزت بقولي: «تشبيهه»، من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطان الإنس شر من شيطان الجن، فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك. وقولي: «مطلقًا»، أشرت «به»، إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها. وكما أن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أو بأمر معنوي، فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عمرٍو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من أل، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتنكير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتها، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفًا.

والذي يُستثنى منها مسألة «الضارب الرجل»، و«الضارب رأس الرجل»، و«الضاربا زيد»، و«الضاربو زيد»، وقد تقدم شرحهُنّ في فصل المحلي بأل: فأغنى ذلك عن إعادته، فلذلك قلت: «إلا فيما استثنى»، أي: إلا فيما تقدم لي استثناؤه.

س ٦٢٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: حذفت النون من ﴿يَدَا﴾، لأنها و قعت مضافًا، حيث أضيف إليها ﴿أَبِي﴾، وحكم تجريد المضاف من التنوين أو النون الوجوب.

س ٦٣٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾؟

ج ـ جرِّد المضاف ﴿مُرْسِلُوا﴾، من النون، لأن الأصل: مرسلون، ولمَّا أضيف إلى الناقة، جرِّد منها الإضافة، وحكم تجريده من النون الوجوب، كما في الآية السابقة.

س ٦٣١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مُهْلِكُوا أَهْلِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: جرّد المضاف من «النون»، لأنه أضيف إليه ﴿أَهْلِ﴾، وحكم تجريده من «النون»، الوجوب كما أسلفنا.

أنواع الإضافة

س ٦٣٢ ـ ما أنواع الإضافة؟

ج ـ الإضافة على قسمين: مَحْضَة وغيرمَحْضَة.

الإضافة غير المحْضَة

س ٦٣٣ ـ ما المقصود بالإضافة غير المحضة؟

ج ـ الإضافة غير المحضة، عبارة عما اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، كـ «ضارب زيد»، واسم المفعول، كـ «مُعْطَى الدينار»، والصفة المشبهه، كـ «حَسَنُ الوجه»، وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، أما أنه لا يستفيد تعريفًا فبالإجماع، ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «مررت برجل ضارب زيد».

وقال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[1]، ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[2]، إن لم تعرب ﴿مُّمْطِرُنَا﴾، خبرًا ثانيًا، ولا خبرًا لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده، بناء على أن «ضارب

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥). (٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

زَيْدٍ»، أخص من «ضـــارب»، والجـواب أنه «ضـارب زيد»، ليس فـــرعًـا عن «ضارب»، حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن «ضارب زيدًا»، بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف.

س ٦٣٤ ـ لماذا سميت الإضافة غير المحضة بهذا الاسم؟

ج ـ سميت الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال: إذ الأصل «ضارب زيدًا»، كما بينا، وإنما سميت لفظية لأنها أفـادت أمرًا لفظيًا، وهو التخفيف فإن «ضارب زيدٍ»، أخف من «ضارب زيدًا».

الإضافة المحْضَة

س ٦٣٥ ـ ما المقصود بالإضافة المحضة؟

ج ـ أن الإضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما، مثال ذلك: «غلام زيد»، فإن الأمرين فيهما منتفيان و«ضَرْبُ زيد»، فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة و«ضارب زيد أمس»، فإن المضاف وإن كان صـفة لكن المضاف إليه ليس معمـولاً لها، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها ـ محـضة ـ أي: خـالصة من شـائبة الانفـصال ـ ومـعنوية، لأنها أفـادت أمرًا معنويًا، وهو تعريف المضـاف إذا كان المضاف إليه معرفـة، نحو: «غلام زيد»، وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «غلام امرأة».

س ٦٣٦ ـ متى تفيد الإضافة التخصيص وليس التعريف؟

ج ـ في مسألتين، فإنه لا يتعرف ولكن يتخصص:

إحداهما ـ أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك «كغير ومثل وشبه وخِدْن» ـ بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ بمعنى صاحب، والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات، فتقول: «مررت برجل غيرك، وبرجل مثلك، وبرجل شبهك، وبرجل خدنك»، وقال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾(١).

«الثانية ـ أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزًا أو اسمًا لـ «لا»، النافية للجنس، فالحال كقولهم: «جاء زيد وحده»، والتمييز كقولهم: «كم ناقة وفصيلها»، فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تميز، واسم «لا»، كقولك: «لا أبا لزيد»، و«لا غلامي لعمرو»، فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة، بدليل سقوطها في قول أبي حية النميري:

أبالموت الذي لابدَّ أني … ملاقٍ، لا اباك، تُخَوِّفيني

س ٦٣٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول أبي حية النمري:

أبالموت الذي لابدَّ أني … ملاقٍ، لا اباك، تُخَوِّفيني(٢)

ج ـ موطن الشاهد، «لا أباك».

ـ وجه الاستشهاد، مجيء «أبا»، اسمًا لـ «لا»، النافية للجنس وأضافها إلى ضمير المخاطبة وفي هذا دليل على أن قولهم «لا أبالك»، من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وقد أول النحاة «لا أبالك»، تأويلات مختلفة.

---

(١) سورة فاطر، الآية (٣٧).

(٢) يقول أتخوفيني بالموت الذي لابد أن آتيه شئت أم أبيت؟ فمن أدرك أنه ميت لا يخاف من شيء.

أقسام الإضافة المعنوية

س ٦٣٨ ـ ما أقسام الإضافة المعنوية؟

ج ـ الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام:

١ ـ مقدرة بفي. ٢ ـ مقدرة بمن. ٣ ـ مقدرة باللام.

الإضافة المقدرة بـ (في)

س ٦٣٩ ـ ما ضابط الإضافة المعنوية المقدرة بفي؟

ج ـ فالمقدرة بفي: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[2]، ونحو قولك: «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ»، «الحسين شهيد كربلاء»، «مالك عالم المدينة»، وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في.

الإضافة المقدرة بـ (من)

س ٦٤٠ ـ ما ضابط الإضافة المعنوية المقدرة بـ من؟

ج ـ الإضافة المقدرة بمن: ضابطها أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحًا للإخبار به عنه، نحو قولك: «هذا خاتم حديد»، ألا ترى أن الحديد كل، والخاتم جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديد، فيخبر بالحديد عن الخاتم.

س ٦٤١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾.

---

(١) سورة سبأ، الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٦).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الإضافة معنوية في قوله تعالى: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾، على تقدير في «أي»، مكر في الليل فجاء المضاف إليه النهار ظرفًا للمضاف «مكر».

س ٦٤٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الإضافة في ﴿أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، إضافة معنوية لأن المضاف إليه ظرف للمضاف.

الإضافة المقدرة بـ (اللام)

س ٦٤٣ ـ ما ضابط الإضافة المعنوية المقدرة باللام؟

ج ـ تقدر الإضافة بمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو: «يد زيد»، «غلام عمرو»، «ثوب بكر».

* * *

المجرور بالمجاورة ومواقعه

س ٦٤٤ ـ ما المقصود بالمجرور بالمجاورة؟

ج ـ من أنواع المجرورات، ما جُر لمجاورة المجرور، وذلك في باب النعت والتأكيد، وباب عطف النسق.

فأما النعت: ففي قولهم: «هذا جحر ضب خرب»، روي بخفض خرب لمجاورته للضب وإنما كان حقه الرفع لأنه صفة للمرفوع وهو الجحر وعلى الرفع أكثر العمل.

وأما التوكيد: ففي نحو قول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انحلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

س ٦٤٥ ـ ما حكم كلمة «أرجلكم» في قوله تعالى: ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾(١)؟

ج ـ في قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء، وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل لأنه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديراً ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا على ذلك بوجهين:

أحدهما ـ أن المسح هنا الغسل، قال أبو علي: حكى لنا من لا يُتهم أن أبا زيد قال: المسح خفيف الغسل يقال: مسحت للصلاة، وخُصّت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما إذ كانتا مظنة للإسراف، وإنما حقيقته أنه مسح للخُفِّ الذي على الرجل، والسنة بينت ذلك ويرجح ذلك ثلاثة أمور:

أحدها ـ أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه.

والثاني ـ أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾، وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبي والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة.

(١) سورة المائدة، الآية (٦).

الثالث - أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى.

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدي بل على الجار والمجرور كقول العجاج:

يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

س ٦٤٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾، مجرورة لمجاورتها لـ «رؤوس»، المجرورة «قال الأخفش وأبو عبيدة»، «الخفض على الجوار»، والمعنى للغسل وهو بعيد، ويحمل القرآن عليه وقيل غير ذلك، وأما على قراءة النصب: وأرجلكم معطوفة على «الأيدي والوجوه»، انظر تفصيل أوجه هذه المسألة في البيان (١/ ٢٨٤)، والعكبري (١/ ١٢١)، وتفسير القرطبي (٦/ ٩١). وما بعدها.

س ٦٤٧ - ما وجه الاستشهاد في قول العجاج:

يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا[2]

ج - موطن الشاهد: «وغورًا».

- وجه الاستشهاد: مجيء «غورًا»، معطوفًا بالنصب على الجار والمجرور؛

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦).

(٢) نجد: ما ارتفع من الأرض، غورًا: المطمئن من الأرض.

ومعلوم أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه، في إعرابه، وهذا يدلنا دلالة واضحة أن المعطوف عليه - هنا - منصوب ولما لم يكن منصوبًا في اللفظ، تعين أن يكون منصوبًا في المحل؛ لأن المعنى يسلكن نجدًا وغورًا غائرًا، وفعل سلك يتعدى بنفسه، كما جاء في الحديث الشريف: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ»[1].

(١) حديث صحيح، رواه البخاري وأحمد والترمذي.

المجزومات

الأحرف الجازمة لفعل واحد

س ٦٤٨ - وضح الأحرف الجازمة لفعل واحد؟

ج - ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة: «لم، لما، لام الأمر، لا الناهية»، «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[1]، و«لما»، نحو: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[2]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[3]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾[4]، و«لام الأمر»، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[5]، و«لا» في النهي، نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[6]، وقد يستعار أن للدعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[7]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[8].

س ٦٤٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء كل من «يلد، ويولد، ويكن»، مجزومًا بالحرف الجازم «لم»، وحكم الجزم بعد هذا الحرف الوجوب.

---

(١) سورة الإخلاص، الآية (٣-٤).
(٢) سورة عبس، الآية (٢٣).
(٣) سورة ص، الآية (٨).
(٤) سورة آل عمران، الآية (١٤٢).
(٥) سورة الطلاق، الآية (٧).
(٦) سورة التوبة، الآية (٤٠).
(٧) سورة الزخرف، الآية (٧٧).
(٨) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

س ٦٥٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ لَمَّا يَقْضِ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿ يَقْضِ ﴾، مجزومًا بـ ﴿ لَمَّا ﴾، وعلامة جزمه حذف الياء، وحكم الجزم بلما الوجوب.

س ٦٥١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿ يَذُوقُوا ﴾، مجزومًا بـ ﴿ لَمَّا ﴾، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وحكم الجزم بـ ﴿ لَمَّا ﴾، الوجوب كما في الآية السابقة.

س ٦٥٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿ يَعْلَمِ ﴾، مجزومًا بـ ﴿ لَمَّا ﴾، كما في الآيتين السابقتين.

س ٦٥٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ لِيُنفِقْ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿ لِيُنفِقْ ﴾، مجزومًا بـ «لام الأمر»؛ وحكم الجزم بلام الأمر الوجوب.

س ٦٥٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ لَا تَحْزَنْ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿ تَحْزَنْ ﴾، مجزومًا بـ ﴿ لَا ﴾، الناهية. وحكم الجزم بـ لا الناهية الوجوب.

س ٦٥٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿تُؤَاخِذْنَا﴾، مجزومًا بـ «لا» الدعائية وأصلها الناهية استعير لها معنى الدعاء.

الأحرف الجازمة لفعلين

س ٦٥٦ ـ وضح الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها؟

ج ـ ما يجزم فعلين هو الإحدى عشرة الباقية، وهي ستة أقسام:

أحدها ـ ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو: «إن وإذما» قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[1]، وتقول: «إذ ما تقم أقم»، وهم حرفان أما إن فبالإجماع، وأما «إذ ما» فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيص هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء وذلك بالإجماع في غير «مهما»، وعلى الأصح فيها، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[2]، فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير إلا على اسم.

الثاني ـ ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «مَنْ»، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[3].

الثالث ـ ما وضع للدلالة على من لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «ما ومهما» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[4]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[5].

---

(١) سورة الأنفال، الآية (١٩).
(٢) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).
(٣) سورة النساء، الآية (١٢٣).
(٤) سورة البقرة، الآية (١٩٧).
(٥) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).

الرابع ـ ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «متى وأيان» كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[1]

وقول الآخر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

الخامس ـ ما وضع للدلالة على المكان، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو ثلاثة: «أين، وأنَّى، وحيثما»، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[2]، وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ... أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ[3]

وقول الآخر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

السادس ـ ما هو متردد بين الأقسام الأربعة وهي «أيُّ» فإنها بحسب ما تضاف إليه، فهي في قولك: «أيهم يقم أقم معه»، من باب «مَن» وفي قولك: «أي الدواب تركب أركب من باب «ما»، وفي قولك: «أي يوم تصم أصم».

من باب «متى» وفي قولك: «أي مكان تجلس أجلس»، من باب أين.

---

(١) التلاع: ما ارتفع من الأرض أو ما هبط منها، يسترفد: يطلب العطية والصلة والإعانة.

(٢) سورة النساء، الآية (٧٨).

(٣) خليلي: تثنية خليل وهو الصديق، يحاول: يريد.

أسلوب الشرط

س ٦٥٧ - ما المقصود بالشرط؟

ج - هو الأسلوب المشتمل على أداة الشرط وفعل الشرط، فالفعل الأول يسمى شرطًا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطًا، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾(١).

أي علاماتها، والأشراط في الآية جمع شَرَط «بفتحتين»، لا جمع شَرْط بسكون الراء لأن فعلاً لا يجمع على أفعال قياسًا إلا في معتل الوسط كأثواب وأبيات.

س ٦٥٨ - ما إعراب أسماء الشرط والاستفهام؟

ج - إعراب أسماء الشرط إذا وقعت الأداة على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تامًا، نحو «متى تأته»، و«أيان نؤمنك» و«حيثما تستقم»، وظرفًا لخبره إن كان ناقصًا كـ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾(٢)، فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر «تكونوا» الذي هو فعل الشرط و«يدرككم» جوابه، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كـ «أي ضَرْبٍ تضرب أضرب»، أو على ذات، فإن كان فعل الشرط لازمًا نحو: «من يقم أضربه»، فهي مبتدأ، وكذا إن كان متعديًا واقعًا على أجنبي منها نحو: «من يعمل سوءًا يجز به»، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب أو هما معًا، أقول فإن كان متعديًا وسلط على الأداة فهي مفعوله نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾(٣)، «ومن يضرب زيدًا أضربه»، وإن سلط على ضميرهما أو على ملابسه فاشتغال نحو: «من يضربه أو من يضرب أخاه زيد أضربه».

---

(١) سورة محمد، الآية (١٨). (٢) سورة النساء، الآية (٧٨). (٣) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

فيجوز في «من»، كونها مفعولاً لمحذوف يفسره فعل الشرط مبتدأ وخبره ما مر ،أي: جملة الشرط أو الجواب أو هما معًا.

س ٦٥٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: جزم الفعلان ﴿ تَعُودُوا ﴾، و﴿ نَعُدْ ﴾، بحرف الشرط الجازم ﴿ إن ﴾، الذي يجزم فعلين مضارعين الأول ﴿ تَعُودُوا ﴾، وهو فعل الشرط، والثاني ﴿ نَعُدْ ﴾، وهو جواب الشرط وجزاؤه.

س ٦٦٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ مَهْمَا ﴾، اسم شرط جازم لعودة الضمير المجرور عليها ومعلوم أن الضمير لا يعود إلا على اسم.

س ٦٦١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ مَن ﴾، اسم شرط جازم لمن يعقل ومجيء فعل ﴿ يَعْمَلْ ﴾، مجزومًا به وهو فعل الشرط وفعل ﴿ يُجْزَ ﴾، مجزومًا به أيضًا وهو مبني للمجهول لأنه جواب الشرط وجزاؤه وعلامة جزم ﴿ يُجْزَ ﴾، حذف حرف العلة من آخره وحكم الجزم بـ ﴿ مَن ﴾، الوجوب.

س ٦٦٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿مَا﴾، اسم شرط جازم للدلالة على ما لا يعقل وقد جزم فعلين اثنين:

الأول ـ ﴿تَفْعَلُوا﴾، وهو فعل الشرط.

والثاني ـ ﴿يَعْلَمْهُ﴾، وهو جواب الشرط وحكم الجزم بـ ﴿مَا﴾، الوجوب.

س ٦٦٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿مَهْمَا﴾، اسم شرط جازم وضع لـ «ما لا يعقل»، مثل: «ما»، في الآية السابقة.

س ٦٦٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول طرفة بن العبد؟

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

ج ـ موطن الشاهد: «متى يسترفد، أرفد».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «متى»، جازمة فعلين مضارعين:

الأول ـ «يسترفد»، وهو فعل الشرط.

والثاني ـ «أرفد»، وهو جواب الشرط، وأصل «متى»، ظرفية زمانية ثم تضمنت معنى الشرط.

س ٦٦٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أيان نؤمنك تأمن».

(١) نؤمنك: نمنحك الأمان، حذرًا: خائفًا وجلًا.

- وجه الاستشهاد: جزم بـ «أيان»، فعلين مضارعين:

الأول - «نؤمنك»، وهو فعل الشرط.

الثاني - «تأمن»، وهو جواب الشرط، وجزاؤه ومعلوم أن «أيان»، في أصل وضعه للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط.

س٦٦٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَشْرَاطُهَا﴾، بمعنى علاماتها، وأشراط جمع «شرط»، لا جمع «شرطا».

شروط فعل الشرط

س٦٦٧ - ما شروط فعل الشرط؟

ج - ألا يكون ماضي المعنى، فلا يجوز «إن قام زيد أمس أقم معه» فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني - أن لا يكون طلبًا؛ فلا يجوز، «إن قم»، ولا «ليقم»، أو «إن لا يقم».

الثالث - أن لا يكون جامدًا؛ فلا يجوز «إن عسى»، ولا «إن ليس».

الرابع - أن لا يكون مقرونًا بتنفيس؛ فلا يجوز «إن سوف يقم».

الخامس - أن لا يكون مقرونًا بقد؛ فلا يجوز: إن قد قام زيد، ولا إن قد يقم.

السادس - أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي؛ فلا يجوز «إن لم يقم»، ولا «إن لن يقم» ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه لهما نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[1]، ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾[2].

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦٧).
(٢) سورة الأنفال، الآية (٧٣).

س ٦٦٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشرط بمعنى المستقبل: لأن التقدير: إن يتبين أني كنت قلته، أو: إن ثبت الآن أو فيما بعد إن كنت قلته، فيما سبق، فقد علمته، وهذا التقدير؛ لأن فعل الشرط لا يجوز أن يكون ماضي المعنى.

س ٦٦٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول زائد بن صعصعة الفقعسي:

إذا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «إذا ما انتسبنا لم تلدني».

ـ وجه الاستشهاد: جاء جواب غير الجازم «لم تلدني»، مضارعًا في اللفظ، ماضيًا في المعنى؛ لأن لم: حرف جزم، ونفي، وقلب، فقلبت زمن المضارع إلى الماضي، فضلاً عن أن ولادته تمت في الماضي؛ ولكن المؤلف لم يرد هذا الظاهر. وإنما أراد أن يقول: إذا ما تفاخرنا تبين أنني لم تلدني لئيمة، والبيتين مستقبل لا ماض؛ فجواب الشرط هنا: نظير فعل الشرط في الآية الكريمة؛ و لهذا ساق المؤلف هذا الشاهد.

جواب الشرط

س ٦٧٠ ـ ما المقصود بجواب الشرط؟

ج ـ الفعل الثاني في أسلوب الشرط يسمى جوابًا وجزاء، تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه.

---

(١) لئيمة: ذميمة وضيعة، وهنا يفخر الشاعر بكرم أصله.

س ٦٧١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ وَإِن ﴾، الشرطية مقرونة بحرف ﴿ لَّمْ ﴾، «النافية»، الجازمة، وحكم اقترانها بها الجواز مع بقاء عمل «إن» الشرطية.

س ٦٧٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «إن»، الشرطية مقترنة بـ «لا»، النافية، مع بقاء عملها؛ وحكم اقترانها بـ «لا»، النافية جوازا.

وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا الفجائية

س ٦٧٣ - متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا الفجائية؟

ج - يجب أن يقترن جواب الشرط بالفاء إذا كان:

• ماضي المعنى: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٢٦) وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾[(١)].

• الطلب نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾[(٢)]، ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[(٣)].

- فيمن قرأ ﴿ فَلَا يَخَفْ بَخْسًا ﴾[(٤)]، بالجزم على أن لا ناهية.

- وأما من قرأ ﴿ فَلَا يَخَافُ ﴾، بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٢٦-٢٧).
(٢) سورة آل عمران، الآية (٣١).
(٣)، (٤) سورة الجن، الآية (١٣).

فكان مقتضى الظاهر ألا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبني على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف فالجملة اسمية، وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج إلى «الفاء أو إذا» وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[1]، أي فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء.

- الجامد نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[2]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾[4].

- المقرون بالتنفيس نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾[5]، ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[6].

- المقرون بقد نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[7].

- المقرون بناف غير لا ولم نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[8]، ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾[9]. وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين إما الفاء أو «إذا» الفجائية.

فالأول ـ كقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[10].

والثاني ـ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[11].

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥).
(٢) سورة الكهف، الآية (٣٩-٤٠).
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٧١).
(٤) سورة النساء، الآية (٣٨).
(٥) سورة التوبة، الآية (٢٨).
(٦) سورة النساء، الآية (١٧٢).
(٧) سورة يوسف، الآية (٧٧).
(٨) سورة آل [illegible]، الآية (١١٥).
(٩) سورة آل عمران، الآية (١٤٤).
(١٠) سورة [illegible]، الآية (١٧).
(١١) سورة الروم، الآية (٣٦).

س ٦٧٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين (٢٦) وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ إن كان - فصدقت - وإن كان - فكذبت ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «صدقت»، و«كذبت»، جوابي الشرط، فاقترنا بالفاء، لأنهما ماضيان في اللفظ والمعنى، وحكم اقتران جواب الشرط بالفاء هنا الوجوب.

س ٦٧٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «اتبعوني»، فعل أمر في محل جزم جواب الشرط وهو دال على الطلب، ولهذا وجب اقترانه بالفاء.

س ٦٧٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «لا يخف»، جواب الشرط الجازم، وقد اقترن بالفاء على قراءة الجزم؛ لأنه سبق بالنهي وحكم اقترانه بالفاء هنا الوجوب، لأنه مسبوق بالطلب. وأما على قراءة الرفع فإن الجواب واقع جملة اسمية، فلابد من اقترانها بالفاء والمبتدأ هنا محذوف والفعل خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

س ٦٧٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ ومن عاد فينتقم ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشرط الجازم جملة اسمية، ولذا وجب اقترانها بالفاء، والتقدير: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾.

س ٦٧٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَىٰ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «عسى»، جواب الشرط الجازم، ولما كان فعلاً جامدًا فقد وجب اقترانه بالفاء.

س ٦٧٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «نعما»، جواب الشرط الجازم ولما كان فعل «نعم»، جامدًا فقد وجب اقترانه بالفاء.

س ٦٨٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ساء»، جواب الشرط جازم وهو فعل جامد فوجب اقترانه بالفاء.

س ٦٨١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشرط الجازم جملة اسمية ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، فاقترن بـ ﴿إِذَا﴾، الفجائية وحكم الاقتران هنا الوجوب.

حذف الشرط أو جوابه

س ٦٨٢ - متى يجوز حذف فعل الشرط والجواب؟

ج - يجوز حذف ما علم من شرط بعد «وإلا»، نحو: «افعل هذا وإلا عاقبتك».

أو ما كان جواب شرطه ماض، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾(١).

أو جملة شرط وأداته إن تقدمها طلب ولو بإسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(٢)، ونحو: «أين بيتك أزرك»، و«حسبك الحديث ينم الناس»، وقال:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(٣)

وشرط ذلك بعد النهي كون الجواب محبوبًا نحو: «لا تكفر تدخل الجنة».

حذف جواب الشرط وحده

س ٦٨٣ - ما شروط حذف الجواب من أسلوب الشرط وجوبًا؟

ج - يجب حذف الجواب، وشرطه أمران:

أحدهما - أن يكون معلومًا.

والثاني - أن يكون فعل الشرط ماضيًا.

(١) سورة الأنعام، الآية (٣٥). (٢) سورة الأنعام، الآية (١٥١).
(٣) شطر بيت لعمر بن المثنى.

تقول: «أنت ظالم إن فعلت» لوجود الأمرين، ويمتنع «إن تقم»، و«إن تقعد»، ونحوهما حيث لا دليل لانتفاء الأمرين، ونحو: «إن قمت»، حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: «أنت ظالم إن تفعل»، لانتفاء الأمرين، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾(١).

تقديره: فافعل والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن لأنه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف.

س ٦٨٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشرط ماضيًا وبما أن سياق الآية يدل على المراد فقد حذف جواب الشرط، والتقدير: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾. فافعل.

حذف فعل الشرط وحده

س ٦٨٥ ـ ما شرط حذف فعل الشرط وجوبًا؟

ج ـ حذف فعل الشرط وحده وجوبًا، شرطه أيضًا أمران: دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعًا بعد «وإلا»، كقولك: «تب وإلا عاقبتك»، أي: وإلا تتب عاقبتك، وقول الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ(٢)

(١) سورة الأنعام، الآية (٣٥).
(٢) كفء: نظير ومكافئ، مفرقك: وسط رأسك، الحسام: السيف.

أي: وإلا تطلقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد «وإلا»، فيكون شاذًا إلا في نحو «إن خيرًا فخير»، فقياس كما مرّ في بابه[1] على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[2]، فليسا مما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية.

س ٦٨٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء بعض جملة الشرط محذوفًا بعد إن الشرطية فالمحذوف الفعل من دون الفاعل وفي الإعراب نقول ﴿ أَحَدٌ ﴾، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ولما كان الفاعل مذكورًا فليست الجملة كاملة محذوفة ولما لم يحذف بعد «إنْ»، جملة الشرط كلها بل بعضها فليس في الآية دليل على حذف جملة الشرط.

حذف أداة الشرط وفعل الشرط

س ٦٨٧ - متى تحذف أداة الشرط وفعل الشرط؟

ج - قد تحذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط، فالأول نحو: «ائتني أكرمك»، تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك.

---

(١) أي في باب حذف كان مع اسمها.

(٢) سورة التوبة، الآية (٦).

فأكرمك، مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[1]، أي تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز أن يقدر: فإن تتعالوا لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماض حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل. ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلَائِي	وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ[2]
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ	مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

س٦٨٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أداة الشرطية محذوفة مع فعل الشرط؛ لأن تقدير الكلام: تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز تقدير فعل من تعالوا، لأن تعال جامد لا يأتي منه مضارع ولا أمر.

س٦٨٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول معمر بن المثنى:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ	مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ج ـ موطن الشاهد: «مكانك تحمدي».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفعل «مكانك»، الدال على الأمر، كفعل الأمر من حيث جزم الفعل المضارع في جواب الطلب أو الأمر بعده؛ لتقدم اسم فعل الأمر الذي قام مقام الأمر بإفادة معنى الطلب.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٥١).

(٢) أبت: رفضت، جشأت: ثارت ونهضت من فزع أو حزن، جاشت: اضطربت، مكانك: الزمي.

س ٦٩٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾، في الآية الكريمة في موضع نصب على الحال لأن التقدير: لا تعط عطية مستكثرًا، رائيًا ما تعطيه كثيرًا، أو طالبًا أكثر مما أعطيت وهو من «مَنَّ عليه»: إذا أنعم عليه؛ فلما حذف «أن»، رفع الفعل. انظر: «تفسير النسفي» (٥/ ٢٨٦)، و«مشكل إعراب القرآن» (٢/ ٤٣٣).

أحكام حذف جواب الشرط

س ٦٩١ ـ متى يمتنع حذف جواب الشرط؟

ج ـ يمتنع حذف جواب الشرط لما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما.

س ٦٩٢ ـ متى يجوز حذف جواب الشرط؟

ج ـ ويكون الحذف جائزًا لما وجدا فيه ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظًا أو تقديرًا.

س ٦٩٣ ـ متى يجب حذف جواب الشرط؟

ج ـ وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة.

فالمتقدمة لفظًا كقولهم: «أنت ظالم إن فعلت»، والمتقدمة تقديرًا لها صورتان: إحداهما ـ قولك: «إن قام زيد أقوم»، وقول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

(١) سورة المدثر، الآية (٦).

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه. والأصل: أقوم إن قام، ويقول إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه هو الجواب وأن الفاء مقدرة.

الثانية - أن يتقدم على الشرط قسم نحو: والله إن جاءني لأكرمنه فإن قولك «لأكرمنه»، جواب القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه.

س ٦٩٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ لَيُوَلُّنَّ ﴾، جوابًا للقسم بدلالة توكيده بالنون المشددة؛ ومجيء جواب القسم، أغنى عن جواب الشرط؛ لدلالته عليه.

حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

س ٦٩٥ - ما حكم الفعل المقترن بالفاء بعد الشرط والجواب؟

ج - الفعل المقترن بالفاء بعد الشرط والجواب له ثلاثة أوجه، فأما الثلاثة الأوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾[1]، ترى ﴿ فَيَغْفِرْ ﴾ بالجزم على العطف، و﴿ فَيَغْفِرُ ﴾ بالرفع على الاستئناف، و﴿ فَيَغْفِرَ ﴾ بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

س ٦٩٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: يجوز في «يغفر»، ثلاثة أوجه:

أولها ـ الجزم عطفًا على جواب الشرط ﴿يُحَاسِبْكُم﴾.

وثانيها ـ الرفع على الاستئناف.

وثالثها ـ النصب على إضمار «أن»، وهو ضعيف، وتكون الفاء عاطفة مصدرًا على مصدر، حملاً على معنى الأول.

والتقدير: تكن محاسبة فغفران ـ والله أعلم. انظر: «البيان» (١/ ١٨٦)، و«المشكل» (١/ ١٢١).

حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب

س ٦٩٧ ـ ما حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب؟

ج ـ الفعل المقترن بين الشرط والجواب له وجهان، وأما مسألة الوجهين فضابطهما: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء، كقولك: «إن تأتني، وتمشي إليّ أكرمك»، فالوجه الجزم ويجوز النصب.

س ٦٩٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا(١)

ج ـ موطن الشاهد: «ويخضع».

---

(١) يقترب: يدنو وأراد ينزل في جوارنا، يخضع: يسكن، نؤوه: نحفظه مما يسوءه، هضمًا: ظلمًا.

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يخضع»، منصوبًا بـ «أن»، المضمرة بعد واو المعية، وقد توسط بين الشرط وجوابه، وحكم النصب في ـ هذه الحال ـ الجواز؛ لأنه يجوز العطف بالواو على فعل الشرط بالجزم، ويجوز النصب كما أسلفنا. ومثل البيت السابق فيما يجوز فيه الوجهان؛ النصب أو الجزم قول زهير ابن أبي سلمى:

وَمَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً ... فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

فأتى بفعل «يثبتها»، منصوبًا بعد «أن»، المضمرة بعد الفاء، ويجوز فيه الجزم عطفًا على «يقدم»، وهو الأصل.

باب عمل الفعل

ما تشترك فيه الأفعال

س ٦٩٩ ـ ما الأحكام التي تشترك فيها الأفعال؟

ج ـ الأفعال كلها ـ قاصرها ومتعديها، تامها، وناقصها مشتركة في أمرين:

أحدهما ـ أنها تعمل الرفع، وبيان ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم نحو: «كان زيد فاضلاً»، وإما تام أتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[1]، وقد تقدم شرح ذلك كله.

الثاني ـ أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع:

أحدها ـ المشبه بالمفعول به، فإنما تنصبه عند الجمهور الصفات نحو: «حسن وجهه».

والثاني ـ الخبر، فإنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو: «كان زيد قائمًا»، و«يعجبني كونه قائمًا»، ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك.

والثالث ـ التمييز، فإنما ينصبه الاسم المبهم المعنى كـ «رطل زيتًا»، أو الفعل المجهول النسبة كـ «طاب زيد نفسًا»، وكذلك تصاريفه نحو: «هو طيب نفسًا».

والرابع ـ المفعول المطلق وإنما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو: «قم قيامًا»، و«هو قائم قيامًا»، ويمتنع «ما أحسنه إحسانًا»، و«كنت قائمًا كونًا».

والخامس ـ المفعول به وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه كـ «ضربت زيدًا».

---

(١) سورة هود، الآية (٤٤).

الأفعال بالنسبة إلى المفعول على سبعة أنواع

س ٧٠٠ - ما علامات الفعل اللازم؟

ج - الفعل اللازم ما لا يطلب مفعولاً به البتة وذكرت له علامات:

إحداها - أن يدل على حدوث ذات، كقولك «حدث أمر»، و«عرض سفر»، و«نبت الزرع»، و«حصل الخصب»، وكقول الربيع بن ضبيع الفزاري:

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

فإن قلت: فإنك تقول، حدث لي أمر، وعرض لي سفر. فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً فتعلقه أولاً وآخراً بمحذوف وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثانية - أن يدل على حدوث صفة حسية، نحو: طال الليل، وقصر النهار، وخلق الثوب، ونظف، وطهر، ونجس، واحترزت بالحسية من نحو: «علم، وفهم، وفرح» ألا ترى أن الأول منها متعد لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمت زيداً فاضلاً، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد.

الثالثة - أن يكون على وزن «فَعُلَ»، مما يدل على «سجية - كظرف وشَرُف وكَرُم، ولؤم»، وأما قولهم: «رحبتكم الطاعة»، و«طلُع اليَمَنَ» فضمنا معنى وسع وبلغ.

الرابعة - أن يكون على وزن انفعل نحو: انكسر، وانصرف.

الخامسة ـ أن يدل على مرض «كمرض زيد، وفرح، وأشر، وبطر».

السادسة والسابعة ـ أن يكون على وزن «فَعَلَ»، أو فَعِلَ»، اللذين وصفهما على فعيل «كذَلَّ» فهو ذليل و«سَمِنَ» فهو سمين، ويدل على أن ذلَّ «فَعَلَ»، بالفتح قولهم: يذل بالكسر، وقلت: في نحو «ذلّ»، احترازاً من نحو «بخل» فإنه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا.

س ٧٠١ ـ هل يتعدى الفعل لمفعول به بحرف الجر؟

ج ـ نعم يجوز أن يتعدى الفعل إلى مفعول به واحد دائمًا بالجار كـ «غضبت من زيد»، و«مررت به»، أو «عليه».

فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذل بالضرب، وسمن بكذا.

قلت: المجروران مفعول لأجله لا مفعول به.

س ٧٠٢ ـ هل يتعدى الفعل لمفعول به واحد بنفسه؟

ج ـ نعم يجوز أن يتعدى الفعل لمفعول به واحد بنفسه دائمًا كأفعال الحواس نحو: رأيت الهلال، وشممت الطيب، وذقت الطعام، وسمعت الأذان، ولمست المرأة، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾[1]، ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[2]، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾[3]، ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[4].

س ٧٠٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[5]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾.

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٢٢).
(٢) سورة ق، الآية (٤٢).
(٣) سورة الدخان، الآية (٥٦).
(٤) سورة النساء، الآية (٤٣).
(٥) سورة هود، الآية (٤٤).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿الْأَمْرُ﴾، نائب فاعل، لفعل «قضي» المبني للمجهول.

س ٧٠٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الربيع بن ضبيع:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

ج ـ موطن الشاهد: «كان الشتاء».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «كان»، غير محتاج إلى مفعول به لكونه دالاً على مجرد حصول حدث، والتقدير: إذا حصل الشتاء وهو فعل تام هنا.

س ٧٠٥ ـ مَثِّل للفعل المتعدي لمفعول به بنفسه أو بالحرف؟

ج ـ ما يتعدى إلى مفعول به تارة بنفسه وتارة بالجار، «كشكر ونصح، وقصد»، تقول شكرته، وشكرت له، ونصحته، ونصحت له، وقصدته، وقصدت له، وقصدت إليه، قال تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾.

س ٧٠٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل: ﴿وَاشْكُرُوا﴾، متعديًا بنفسه فنصب مفعولاً هو ﴿نِعْمَتَ﴾، وحكم مجيئه متعديًا بنفسه الجواز لأنه يأتي أحيانًا متعديًا بحرف الجر.

س ٧٠٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿اشكر﴾، متعديًا بحرف الجر، وحكم مجيئه متعديًا بالحرف الجواز.

س ٧٠٨ - ما وجه الاستشهاد في قول تميم بن مقبل:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[1]

ج - موطن الشاهد: «أحجو أبا عمرو أخا ثقة».

- وجه الاستشهاد: نصب فعل «أحجو»، مفعولين، هما: «أبا عمرو»، «أخا ثقة»، وهو حجة لتقدمه؛ غير أن صاحب اللسان ذكر أن فعل «حجا»، ينصب مفعولاً واحداً. وقال الأزهري «تحجي فلان بظنه»، إذا ظن شيئًا فادعاه ظنًا ولم يستيقنه وظاهر - هنا - أنه نصب مفعولاً واحداً، وحكى العيني - رحمه الله تعالى - أنه لم ينقل أحد من النحاة «أن حجا يحجو»، ينصب مفعولين غير ابن مالك - رحمه الله تعالى - وتبعه مقلدوه وشارحوا كلامه «وتبعه ابن هشام كذلك».

س ٧٠٩ - ما وجه الاستشهاد في قول أبي أمية الحنفي؟

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

ج - موطن الشاهد: «زعمتني شيخًا».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «زعم»، فعلاً قلبيًا بمعنى «ظن»، دالاً على الرجحان ناصبًا لمفعولين وهما «الياء»، و«شيخًا».

س ٧١٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾.

---

(١) أحجو: أظن. أخا ثقة: يروى بتنوين أخًا ونصب ثقة من قبيل الوصف بالمصدر. ألمت: نزلت. ملمات: جمع ملمة وهي المصيبة.

(٢) سورة التغابن، الآية (٧).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أن﴾، المخففة مع ما دخلت عليه سادة مسد مفعولي ﴿زعم﴾، وحكم مجيئها كذلك الجواز مع الكثرة.

س ٧١١ - ما وجه الاستشهاد في قول «كثير بن عبد الرحمن»:

وَقَـدْ زَعَـمَتْ أنِّي تَغَـيَّـرتُ بَعْـدَهَا

ج - موطن الشاهد: «زعمت أني تغيرت».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «زعم» فعلاً قلبيًّا بمعنى «ظن»، متعديًا لمفعولين، سد مسدهما «أن»، المؤكدة وما دخلت عليه.

س ٧١٢ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَإنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[1]

ج - موطن الشاهد: «دريت الوفي».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «دري»، بمعنى «علم»، ونصب مفعولين هما: تاء المخاطبة الواقعة نائب فاعل و«الوفي»، والكثير أنها تتعدى إلى الثاني «بحرف جر»، نحو: دريت بكذا؛ وكذا إذا دخلت عليها همزة النقل، نحو: «ولا أدراكم به»، وإذا دخل عليها الاستفهام، تتعدى إلى ثلاث مفاعيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ﴾[2]، فالكاف «مفعول أول»، والجملة «سدت مسد المفعولين»، وفي المغني سد المفعول الثاني المتعدي إليه بالحرف.

س ٧١٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾.

---

(١) دُرِيت: بالبناء للمجهول أي علمت، عرو: مرخم عروة وهو علم على رجل، اغتبط: أمر من الاغتباط وأراد به الدعاء للممدوح بأن يبقى مسرورًا يغبطه الناس.

(٢) سورة القارعة، الآية (١٠).

ـ وجه الاستشهاد: تعدي الفعل أدري للكاف والميم لأنه اقترن بهمزة النقل وهو في الأصل يتعدى بحروف الجر، مثل: «دريت بكذا».

س٧١٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبيد الله بن همام السلولي:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا

ج ـ موطن الشاهد: «هبني أمرأ».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «هب»، بمعنى «اعتقد»، أو «احسب»، فنصب مفعولين ظاهرين «ياء المتكلم»، و«أمرأ»، ولابد من الإشارة ـ هنا ـ إلى أن الفعل «هب»، لا يأتي منه مضارع ولا ماض وهو غير «وهب: يهب» الذي يدل على الهبة ونحوها، ولابد من التنبيه إلى أن بعض النحاة واللغويين يعدون «هب» فعلاً متعديًا لمفعولين صريحين ولا يجوزون دخول «أن»، المؤكدة المصدرية. الحرف «المشبه بالفعل»، على مفعولين، وعدوا ذلك لحنًا ومن هؤلاء الجرمي، وابن سيدة، والجوهري، والحريري، وقال غيرهم من العلماء: «ليس لحنًا»، لأنه واقع في فصيح العربية، واستشهدوا بحديث عُمَر: «هب أن آبانا كان حمارًا».

س٧١٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول أنس بن زنيم:

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

ج ـ موطن الشاهد: «تعلم... أنك مدركي».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تعلم» جامد بمعنى أعلم، وهو ينصب مفعولين اثنين كما رأينا في الشاهد السابق، سد مسدهما ـ هنا ـ أن مع ما دخلت عليه وهذا هو المشهور والغالب في تعديها.

س٧١٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل جعل بمعنى صيَّر فتعدى إلى مفعولين:

الأول ـ الضمير المتصل بالفعل.

والثاني ـ هباء.

س ٧١٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «اتخذ» بمعنى صيَّر فتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، الأول ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾، والثاني ﴿ خَلِيلًا ﴾.

س ٧١٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «ردّ» بمعنى صيَّر فتعدى إلى مفعولين الأول «الضمير المتصل»، والثاني ﴿ كُفَّارًا ﴾.

س ٧١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «ترك» بمعنى صيَّر فتعدى إلى مفعولين:

الأول ـ ﴿ بَعْضَهُمْ ﴾.

والثاني ـ «جملة يموج».

والتقدير: تركنا بعضهم مائجًا في بعض.

س ٧٢٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تعلم» بمعنى تعرف فتعدى إلى مفعول واحد هو شيئًا.

حالات أفعال القلوب

س ٧٢١ ـ ما حالات أفعال القلوب؟

ج ـ اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات: الإعمال والإلغاء والتعليق.

س ٧٢٢ ـ ما المقصود بالإعمال؟ وما مواضعه؟

ج ـ الإعمال هو نصبها المفعولين وهو واجب، إذا تقدمت عليهما، ولم يأتِ بعدها معلق، نحو: «ظننت زيدًا عالمًا»، وجائز إذا توسطت بينهما نحو: «زيدًا ظننت عالمًا»، أو تأخرت عنهما نحو: «زيدًا عالمًا ظننت».

س ٧٢٣ ـ ما المقصود بالإلغاء؟ وما مواضعه؟

ج ـ هو إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت فتقول: «زيد ظننت عالمٌ»، و«زيدٌ عالمٌ ظننت»، والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء وقيل: هما سيان.

س ٧٢٤ ـ ما المقصود بالتعليق؟ وما مواضعه؟

ج ـ التعليق هو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها ـ لام الابتداء نحو: «علمت لزيد فاضل»، وقوله تعالى: ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[1].

الثاني ـ لام جواب القسم نحو: «علمت ليقومنّ زيد»، أي: علمت ـ والله ـ ليقومن زيد، وكقول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[2]

الثالث ـ الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك: «علمت أزيد في الدار أم عمرو»، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[3]، أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[4]، و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾[5]، أو خبرًا نحو: «علمت متى السفر»، أو مضاف إليه المبتدأ نحو: «علمت أبو من زيد»، أو الخبر نحو: «علمت صبيحة أي يوم سفرك»، أو فضله نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[6].

فـ «أي» منصوب على المصدر بما بعده وتقديره: ينقلبون أي انقلاب، وليس منصوبًا بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي: «استفهام».

الرابع ـ «ما»، النافية نحو: «علمت ما زيد قائم»، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾[7].

الخامس ـ «لا»، النافية في جواب القسم نحو: «علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو».

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٠٢).
(٢) المنية: الموت أو الأجل. لا تطيش: لا تخطئ.
(٣) سورة الأنبياء، الآية (١٠٩).
(٤) سورة الكهف، الآية (١٢).
(٥) سورة طه، الآية (٧١).
(٦) سورة الشعراء، الآية (٢٢٧).
(٧) سورة الأنبياء، الآية (٦٥).

السادس - «إن»، النافية في جواب القسم نحو: «علمت والله إن زيد قائم».

السابع - «لعل»، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ (١)، ذكره أبو علي في التذكرة.

الثامن - «لو»، الشرطية كقول حاتم الطائي:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا ... أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

التاسع - «إنَّ»، التي في خبرها اللام نحو: «علمت إن زيداً لقائم»، ذكره جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنَّ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز «علمت إن زيداً قائم»، بالكسر مع عدم اللام وإن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق إنَّ.

العاشر - «كم»، الخبرية، نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٢)، وقدر «كم»، خبرية منصوبة بأهلكنا، والجملة سدت مسد مفعولي «يروا»، و«أنهم»، بتقدير بأنهم، فكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية «كم»، بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيد قراءة ابن مسعود «من أهلكنا»، وجوز الفراء انتصاب «كم»، بيروا وهو سهو، وسواء، قدرت خبرية أو استفهامية.

س ٧٢٥ - ما موضع الجملة المعلق عنها العامل من الإعراب؟

ج - والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير بن عبد الرحمن:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ... وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

(١) سورة الأنبياء، الآية (١١١). (٢) سورة يس، الآية (٣١).

يروى بنصب «موجعات»، بالكسرة عطفًا على محل قوله: «ما البكى»، ومن ثم سمي ذلك تعليقًا لأن العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمي معلقًا، أخذًا من المرأة المعلقة التي «هي»، لا مزوجة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى.

س ٧٢٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول كثير بن عبد الرحمن:

وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أدري ما البكى ولا موجعات».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أدري»، فعلاً قلبيًا معلقًا بـ «ما»، الاستفهامية ومجيء الجملة الاسمية «ما البكى»، سادة مسد مفعولي «أدري»، لأنه معلق عن العمل في اللفظ لا في المعنى، والذي يدلنا على أن الجملة في موضع نصب بـ «أدري»، عطف «موجعات»، على موضعها بالنصب.

الأفعال المتعدية إلى مفعولين

الأول مطلق والثاني مطلق تارة ومقيد به أخرى

س ٧٢٧ ـ ما حكم الفعل «أمر» من حيث التعدي وعدمه؟

ج ـ يجوز تعدي الفعل أمر إلى مفعولين صريحين أو إلى مفعول به بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر، قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾.

---

(١) يقر الشاعر بأنه لم يكن قبل أن يعرف عزة يحس ألمًا للفراق، ولكن بعدما عرفها صار يحزن على فراقها وتتحسر نفسه عليها.

س ٧٢٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل: «تأمرون»، متعديًا إلى مفعول صريح هو ﴿النَّاسَ﴾، وتعدي إلى الثاني بحرف جر، وحكم تعديه ـ على هذا الوجه ـ الجواز، لأنه يجوز أن يتعدى إلى مفعولين صريحين.

س ٧٢٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أمرتك الخير، أمرت به».

ـ وجه الاستشهاد: تعدي فعل «أمر»، إلى مفعولين «الكاف»، و«الخير»، والناصب للمفعول الثاني الفعل نفسه، لا نزع الخافض، كما يرى الكوفيون، وفي الجملة الثانية: جاء فعل «أمر»، مبنيًا للمجهول، والتاء: نائب فاعل، وهو في الأصل المفعول الأول، الذي تعدى إليه الفعل بنفسه، والمفعول الثاني تعدى إليه، بحرف الجر باتفاق وواضح في هذا الشاهد أن الشاعر جمع بين اللغتين في الموضعين.

س ٧٣٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ... ذَنْبِي وَكُلُّ امْرِئٍ لَا شَكَّ مُؤْتَزِرُ

ج ـ موطن الشاهد: «أستغفر الله من عمدي».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أستغفر»، متعديًا إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بوساطة حرف الجر «من عمدي».

---

(١) النشب المال والعقار، والمال هنا يراد به الإبل.

س ٧٣١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

ج ـ موطن الشاهد: «أستغفر الله ذنبًا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل أستغفر متعديًا بنفسه إلى مفعولين: الأول لفظ الجلالة، والثاني «ذنبًا»، والأصل في هذا الفعل أن يتعدى إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بوساطة حرف الجر، وهنا أن «ذنبًا»، انتصب على حذف حرف الجر على رأي سيبويه، غير أن ابن هشام في المغني يرى: أن فعل أستغفر ينصب مفعولين بنفسه دائمًا؛ لأن الثلاثي منه «غفر» ينصب مفعولاً واحدًا، ولما دخل عليه السين والتاء الدالة على الطلب زاداه مفعولاً.

س ٧٣٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿ اخْتَارَ ﴾، متعديًا إلى مفعولين بنفسه؛ هما: ﴿ قَوْمَهُ ﴾، و﴿ سَبْعِينَ ﴾.

س ٧٣٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول كثير بن عبد الرحمن:

وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالبُكَى فَقُلْتُ: البُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي[2]

ج ـ موطن الشاهد: «اختر من الصبر».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «اختر»، متعديًا بنفسه إلى مفعول مقدر وآخر بحرف الجر والتقدير: اختر من الصبر والبكى أحدهما أو نحو ذلك:

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٥٥).

(٢) يقول: إنهم أخبروني أن ليلى ارتحلت، وخيروني بين الصبر والبكاء فاخترت البكاء، لأنه أشفى لحرقة الفراق.

فاحدهما ـ المفعول المقدر.

والثاني ـ ظاهر تعدي إليه بحرف الجر وهو: من الصبر.

س ٧٣٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبيد بن الأبرص؟

هيَ الخَمْرُ لاشَكَّ تُكْنَى الطِّلاءَ ... كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أبَا جَعْدَةِ(١)

ج ـ موطن الشاهد: «تكنى الطلاء، يكنى أبا».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يكنى»، في الموضعين متعدياً إلى مفعولين بنفسه:

الأول ـ منهما الضمير المستتر، الذي تحول نائب فاعل، لبناء الفعل للمجهول.

والثاني ـ الأول «الطلاء»، والثاني للفعل الثاني: «أبا»، وواضح أن الفعل تعدى إلى مفعولين، من دون توسط حرف الجر.

س ٧٣٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَكِـشْـمَـانَـهَـا تُكْنَى بِأمِّ فُلانِ

ج ـ موطن الشاهد: «تكنى بأم».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تكنى»، متعدياً إلى مفعولين:

الأول ـ الضمير المستتر الذي تحول إلى نائب فاعل، لبناء الفعل للمجهول.

والثاني ـ تعدى إليه بحرف الجر، وهو «بأم»، وواضح أن «يكنى»، يجوز أن يتعدى إلى مفعولين بنفسه ـ كما في المثال السابق، أو يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، كما في هذا المثال.

---

(١) يقصد الشاعر أن الخمر يسمونها الطلاء، لأنها تخمر العقل، وتحجبه عن التفكير، كما يسمى الذئب أبا جعدة.

س ٧٣٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ ... لأَمْرِ قَضَاهُ اللهُ فِي النَّاسِ مِنْ بُدّ

ج ـ موطن الشاهد: «اسميته يحيى».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «سمى»، متعديًا إلى مفعولين صراحة من دون توسط حرف الجر، وهم الهاء المتصل بـ «اسميته»، والثاني «يحيى».

س ٧٣٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبد الرحمن بن الحكم الأموي:

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ ... أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «دعتني أخاها».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «دعا»، متعديًا إلى مفعولين صريحين، هما: ياء المتكلم وقوله: «أخاها»، وسبب تعديه إلى مفعولين، مجيئه بمعنى سمى، ولو كان هذا الفعل بمعنى الدعاء إلى أمر؛ أي: نادى تعدى إلى مفعول واحد، كما ذكر سيبويه فتقول: دعوت زيداً إذا ناديته، ونظير هذا الشاهد في مجيء «دعا»، بمعنى سمي قول الشاعر:

إِذَا دَعَوْتَكَ عَمِّي فَإِنَّهُ ... نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالا

فعل «دعا» نصب مفعولين: الأول: ضمير المخاطب، والثاني: «عم».

س ٧٣٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «صدق»، متعديًا بنفسه إلى مفعولين صريحين هما «كم»، الضمير المتصل بالفعل، و﴿وَعْدَهُ﴾، وحكم تعديه إلى مفعولين صريحين الجواز.

---

(١) يقول: سمتني أم عمرو أخاها وفي هذه التسمية ما فيها؛ لأنني لم أرضع معها من ثدي واحد.
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٥٢).

س ٧٣٩ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾[1]؟

ج ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «زوَّجَ»، متعديًا إلى مفعولين بنفسه، هما: «الكاف»، ضمير المخاطب، و«ها»، ضمير الغائب، وحكم مجيئه متعديًا بنفسه إلى مفعولين الجواز.

س ٧٤٠ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل «زوج»، متعديًا إلى مفعولين:

أحدهما ـ تعدي إليه بنفسه، وهو «هم».

والثاني ـ تعدي إليه بحرف الجر «بحور».

س ٧٤١ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[3]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ كَالُوهُمْ ـ وَّزَنُوهُمْ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء كل من فعل: «كال»، وفعل «وزن»، متعديًا إلى مفعولين أحدهما محذوف لأن التقدير: وإذا كالوهم طعامهم أو حقهم، أو وزنوهم مالهم.

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

س ٧٤٢ـ ما أنواع الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل؟

ج ـ ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة:

أحدهما ـ «أعْلَمَ»، المنقولة بالهمزة من «علم»، المتعدية لاثنين نحو: «أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا».

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٣٧). (٢) سورة الدخان، الآية (٥٤). (٣) سورة المطففين، الآية (٣).

الثاني - «أرى» المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاثنين نحو: «أَرَيْتُ زيدًا عمرًا فاضلاً»، «بمعنى أعلمت»، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[1]، فالهاء والميم مفعول أول، و﴿أَعْمَالَهُمْ﴾ مفعول ثان، و﴿حَسَرَاتٍ﴾ مفعول ثالث.

والبواقي ما ضمن معنى «أعلم وأرى» المذكورتين من «أنبأ»، و«نبَّأ»، و«أخبر»، و«خَبَّر»، و«حدَّث»، تقول: «أنبأت زيدًا عمرًا فاضلاً»، بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما أصل هذه الخمسة أن يتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عن نحو: ﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾[2]، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾[3]، ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾[4]، وقد يحذف الحرف نحو: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا﴾[5].

س ٧٤٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «نبئ»، متعديًا إلى مفعولين:

أحدهما - تعدي إليه بنفسه وهو «هم».

والثاني - تعدي إليه بحرف الجر وهو ﴿عَن ضَيْفِ﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٦٧).
(٢) سورة البقرة، الآية (٣٣).
(٣) سورة الأنعام، الآية (١٤٣).
(٤) سورة الحجر، الآية (٥١).
(٥) سورة التحريم، الآية (٣).

حذف المفعولين أو أحدهما

س ٧٤٤ ـ هل يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟

ج ـ نعم يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفهما لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1].

أي تزعمونهم شركاء كذا قدروا، والأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء وتكون أن وصلتها سادة مسدهما بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾[2].

ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[3]، أي بخلهم هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني.

ولا يجوز لك أن تقول: «علمت»، أو «ظننت»، مقتصراً عليه من غير دليل على الأصح ولا أن تقول: «علمت زيداً»، ولا «علمت قائماً»، وتترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما.

س ٧٤٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

ج ـ موطن الشاهد: «فلا تظني غيره».

ـ وجه الاستشهاد: حذف مفعول «تظن»، الثاني اختصاراً؛ لدلالة السياق والمقام عليه، وحذفه جائز عند الجمهور، ومنعه ابن ملكون وجماعة، وقالوا: إن

---

(١) سورة القصص، الآية (٦٢، ٧٤).
(٢) سورة الأنعام، الآية (٩٤).
(٣) سورة آل عمران، الآية (١٨٠).

«مني»، متعلق بمحذوف مفعول ثان لـ «تظن»، لا «بنزلت»، والتقدير: فلا تظني غيره كائنًا مني.

إجراء القول مجرى الظن

س ٧٤٦ ـ ما حكم إجراء القول مجرى الظن؟

ج ـ إن العرب اختلفوا في إجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لغتين: فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقًا فيجوزون أن تقول: «قلت زيدًا منطلقًا»، وغيرهم يوجب الحكاية فيقول: «قلت زيد منطلق»، ولا يجيز إجراء القول مجرى الظن إلا بثلاثة شروط.

س ٧٤٧ ـ ما شروط إجراء القول مجرى الظن؟

ج ـ يجرى القول مجرى الظن بثلاثة شروط:

أحدها ـ أن تكون الصيغة «تقول»، بتاء الخطاب.

الثاني ـ أن يكون مسبوقًا باستفهام.

الثالث ـ أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول.

مثال المتصل قولك: «أتقول زيدًا منطلقًا».

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا[1]

---

(١) يقول الشاعر أبعد نأي وفراق تظن أن يجمع شملنا ونلتقي بعد أن فرقتنا الأيام، أم تظن أن بعدهم عنا وبعدنا عنهم بات دائمًا أبدًا؟

ومثال المتصل بالمجرور: «أفي الدار تقول زيدًا جالسًا».

ومثال المتصل بالمفعول قول الكميت بن زيد:

أجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أبيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو: «أأنت تقول زيد منطلق».

س ٧٤٨ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أبيك أم مُتَجَاهِلِينا[1]

ج - موطن الشاهد: «أجهالاً تقول بني لؤي».

- وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تقول»، عاملاً عمل «تظن»، فنصب مفعولين، أحدهما فصل بينه وبين حرف الاستفهام، وهذا الفصل، جائز إذا توفرت بقية الشروط المطلوبة، لإعماله.

المصـــدر

س ٧٤٩ - ما المقصود بالمصدر؟

ج - المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل، كضَرْبٍ وإكْرَام وشرطه: أن لا يصغر، ولا يحد بالتاء نحو: «ضربتين أو ضربات»، ولا يتبع قبل العمل، وأن يخلفه فعل مع أن أو ما، وعمله منونًا أقيس، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[2]، ومضافًا للعامل أكثر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[3]، ومقرونًا بأل ومضافًا لمفعول ذكر فاعله ضعيفًا.

---

(١) يقول الشاعر: أتظن بني لؤي جهالاً حقيقة أم يصطنعون الجهل؟

(٢) سورة البلد، الآية (١٤). (٣) سورة البقرة، الآية (٢٥١).

عمل المصدر

س ٧٥٠ - ما شروط عمل المصدر؟

ج - شروط المصدر هي: ألا يصغر، لا يحد بالتاء ولا يتبع قبل العمل وأن يكون نائباً عن الفعل فالمصدر المصغر، لا يعمل، والمصدر بتاء الوحدة لا يعمل، كنحو: أكلة، أما التاء التي في أصل بنية المصدر، فلا تضر «كرحمة»، ومعنى لا يتبع قبل العمل أي: لا يفصل بينه وبين معموله بتابع أو غيره، فلا يجوز أعجبني إكرامك الجميل أباك، بخلاف إكرامك أباك الجميل، لأن معموله كالصلة، من الموصول، فلا يفصل بينهما.

س ٧٥١ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿دَفْعُ﴾، مصدراً عاملاً عمل فعله فنصب مفعولاً به؛ وهو ﴿النَّاسَ﴾، ويمكننا أن نضع مكان هذا المصدر «أن»، مع الفعل، ولا يختلف المعنى، ولولا أن يدفع الله الناس، أو لولا أن دفع الله الناس.

س ٧٥٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

- وجه الاستشهاد: نصب المصدر «خيفة»، المفعول ﴿أَنفُسَكُمْ﴾، لأنه عمل عمل فعله؛ ويمكن أن تقع مكانه «ما»، المصدرية والفعل ولا يختل المعنى كما تخافون أنفسكم.

س/ ٧٥٣ ـ ما صور عمل المصدر؟

ج ـ المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافًا، ومنونًا ـ أي: مجردًا من أل والإضافة، ومحلي بالألف واللام، وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلي بأل.

س/ ٧٥٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الأقيشر الأسدي:

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ(١)

ج ـ موطن الشاهد: «قرع القواقيز أفواه».

ـ وجه الاستشهاد: إضافة المصدر «قرع»، إلى مفعوله «القواقيز»، ثم تلاه الفاعل؛ وهذا على رواية من رفع «أفواه»، وأما من نصبه فالإضافة حينئذٍ إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك؛ هو المفعول.

س/ ٧٥٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: استشهد المؤلف بهذه الآية ليبين أن ﴿ مَنِ ﴾، فيها ليست فاعلاً للمصدر، ﴿ حِجُّ ﴾، لأنها لو قدرت كذلك، لاختل المعنى.

س/ ٧٥٦ ـ ما رأي النحاة في إعمال المصدر المحلي بأل؟

ج ـ اختلف النحاة في إعمال المصدر ذي الألف واللام على أربعة أقوال: فسيبويه يعمله والكوفيّ، لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح

(١) التلاد: المال القديم، النشب: المال والعقار والدروع والضياع، القواقيز: الأقداح جمع قاقوزة.

وابن طلحة إن كانت فيه أل معاقبة للضمير، كما في البيت الآتي: ومنع من الضرب زيد عمراً ووافقه أبو حيان ويرد عليهما في قوله:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المسيءِ إلهَهُ ... وللتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرا

أي: عجبت من أن يرزق المسيء إلهه ومن أن يترك بعض الصالحين فقيراً: «التصريح» (٢/ ٦٣).

س ٧٥٧ _ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ(١)

ج _ موطن الشاهد: النكاية أعداءه.

_ وجه الاستشهاد: مجيء المصدر «النكاية»، معرفاً بـ «أل»، فنصب مفعولاً هو «أعداءه»، وعمل المصدر المحلى بـ «أل»، قليل بالنسبة إلى غير المحلى وأنكر المبرد عمله.

عمل اسم الفاعل

س ٧٥٨ _ ما المقصود باسم الفاعل وما شروط عمله؟

ج _ اسم الفاعل هو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم، فإن صغر أو وصف لم يعمل، وإلا فإن كان صله لأل عمل مطلقاً، وإلا عمل إن كان حالاً أو استقبالاً واعتمد _ ولو تقديراً _ على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.

س ٧٥٩ _ ما المقصود بقوله: «لمن قام به»؟

ج _ لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه، فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولاسم المفعول، فإنه إنما اشتق من الفعل لمن وقع عليه

(١) النكاية: الجراح والقتل في الأعداء، الفرار: الهرب.

ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو: «المَضرِب»، بكسر الراء، اسمًا لزمان الضرب أو مكانه.

س ٧٦٠ ـ ما المقصود بقوله: «على معنى الحدوث»؟

ج ـ «على معنى الحدوث»، مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل «كظريف وأفضل» فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل ولكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث، وأشرت بتمثيلي «بضارب ومكرم» إلى أنه إن كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة، وكسر ما قبل الآخر مطلقًا.

اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة

س ٧٦١ ـ ما صور إعمال اسم الفاعل؟

ج ـ ينقسم اسم الفاعل إلى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها.

س ٧٦٢ ـ ما شروط إعمال اسم الفاعل المقرون بأل؟

ج ـ المقرون بها يعمل عمل فعله مطلقًا، أعني ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً، تقول: «هذا الضارب زيدًا أمس، أو الآن، أو غدًا».

أما إذ انجرد من أل فلابد أن يتوفر فيه شرطان:

١ ـ أن يدل على الحال أو الاستقبال.

٢ ـ أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف.

س ٧٦٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول امرئ القيس:

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاحِلِ خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلًا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «القاتلين الملك».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «القاتلين» اسم فاعل دالاً على الماضي ومع ذلك أعمله الشاعر فنصب به مفعولاً به، هو «الملك» لأن زمن القتل تقدم على زمن القول، وإعماله هنا لكونه مقترنًا بـ «أل»، ولو كان مجردًا منها لما عمل.

س ٧٦٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول حسان بن ثابت:

أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ العِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلًّا[2]

ج ـ موطن الشاهد: أناوٍ رجالك قتل.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «ناوٍ»، اسم فاعل عاملاً عمل الفعل؛ حيث رفع فاعلاً أغنى عن الخبر ثم نصب مفعولاً به هو «قتل»، لاعتماده على الاستفهام.

س ٧٦٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿بَالِغُ﴾، على قراءة النصب عاملاً عمل فعله لأنه معتمداً على اسم أخبر عنه باسم الفاعل.

س ٧٦٦ ـ ما حكم عمل اسم الفاعل المجرد من ال عند اعتماده على النداء أو الحال؟

ج ـ ترك المؤلف بعض ما يعتمد عليه اسم الفاعل المجرد من «ال»، من ذلك اعتماده على النداء مثل: «يا طالعًا جبلاً»، أو الحال نحو: «جاء زيد راكبًا

---

(١) الحلاحل: السيد الشجاع الركين في مجلسه، حسبًا: الحسب: ما يعده المرء من مفاخر آبائه، نائلاً: عطاءً وجودًا.

(٢) ناوٍ: اسم فاعل من نوى ينوي نية إذا عزم الأمر، اعتاض: اتخذ من العوض.

فرسًا»، ولعل المؤلف لم يذكر النداء؛ لأن المسموع في قوله: «يا طالعًا» الاعتماد على الموصوف المقدر والأصل يا رجلاً طالعًا. («ابن عقيل» ٣/ ٢٣٧).

س ٧٦٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الأعشى:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا ... فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[1]

ج ـ موطن الشاهد: كناطح صخرة.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل «ناطح»، عاملاً عمل فعله فرفع الفاعل وهو الضمير المستتر، ونصب المفعول به وهو قوله: صخرة، لكونه معتمدًا على موصوف محذوف وهو «وعل»، وقد حذف هذا الموصوف وأقيمت الصفة مقامه لأن التقدير: كوعل ناطح صخرة ولولا هذا التقدير للموصوف المحذوف وأنه منوي الثبوت، لما عمل اسم الفاعل عمل فعله.

س ٧٦٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي ... لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا[2]

ج ـ موطن الشاهد: «مقيم العذر قومي».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل «مقيم»، عاملاً عمل الفعل، لاعتماده على همزة استفهام محذوفة؛ لأن أصل الكلام: أمقيم قومي العذر؟ والدليل على الهمزة المحذوفة أمران:

الأول ـ «قوله ليت شعري»، فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام عادة.

والثاني ـ وجود «أم»، في الكلام؛ وهي تعادل همزة الاستفهام؛ وإذا لم توجد في الكلام، قدرت تقديرًا، وأما عمل اسم الفاعل، فتجلى في نصبه المفعول المقدم على الفاعل؛ وهو «العذر»، ورفعه فاعلاً سد مسد الخبر، هو: قومي.

(١) ليوهنها: ليضعفها أو ليزعزعها، أوهى قرنه: أضعفه، الوعل: تيس الجبل ج وعول، أوعال.

(٢) ليت شعري، أي ليتني علمت، خبر ليت هنا محذوف.

إعمال صيغ المبالغة

س ٧٦٩ ـ ما المقصود بصيغ المبالغة؟

ج ـ صيغ المبالغة هي: ما حول للمبالغة من فاعل إلى فَعَّال أو مِفْعَال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فَعِل، بقلة: الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل: أمثلة المبالغة، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، محولة عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة والتكثير.

س ٧٧٠ ـ ما أوزان صيغ المبالغة؟

ج ـ صيغ المبالغة لها خمسة أوزان هي: فَعَّال أو مِفْعَال أو فَعُول بكثرة أو فعيل أو فَعِل بقلة ويقصد بها إفادة المبالغة والتكثير.

س ٧٧١ ـ ما صور إعمال صيغ المبالغة، وما شروط عملها؟

ج ـ حكمها حكم اسم الفاعل؛ وتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقًا، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين، ومثال إعمال فعّال قولهم.. أما العسل فأنا شرّاب.

س ٧٧٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول القلاخ بن حزن:

أخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليْهَا جِلالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلا[1]

ج ـ موطن الشاهد «لبَّاسًا جلالها».

(١) أخا الحرب: أي الملازم للحرب، لباسًا: أي الكثير اللبس، جلالها: غطاؤها ويريد بها هنا الدروع، ولاج: كثير الدخول، الخوالف: جمع خالفة وأصلها عماد البيت، وأراد به هنا البيت نفسه، أعقلا: الأعقل الذي اضطربت رجلاه من الفزع.

- وجه الاستشهاد: مجيء «لباساً»، صيغة مبالغة لاسم الفاعل «لابس»، وقد أعملها عمل الفعل؛ فرفعت الفاعل وهو الضمير المستتر فيه، ونصبت المفعول، وهو «جلالها»، وسبب إعمالها - هنا - إنها، وقعت حالاً.

س ٧٧٣ - ما وجه الاستشهاد في قول أبي طالب:

ضَـــــــروبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

ج - موطن الشاهد: «ضروب .... سوق».

- وجه الاستشهاد: مجيء «ضروب»، صيغة مبالغة من اسم الفاعل «ضارب»، وقد عملت عمل فعلها، فأخذت فاعلاً، وهو الضمير المستتر ونصبت مفعولاً به، هو «سوق»، ومن أمثلة إعمال «صيغ المبالغة» عمل الفعل، قول ذي الرمة:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

س ٧٧٤ - ما وجه الاستشهاد في قول زيد الخيل بن مهلهل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي

ج - موطن الشاهد: «مزقون عرضي».

- وجه الاستشهاد: إعمال صيغة المبالغة «مزقون»، عمل الفعل، وهي بصيغة الجمع؛ فأعملت كما تعمل وهي مفردة، والذي سوغ عملها اعتمادها على اسم «أن»، ومن أمثلة إعمال «فَعِل»، عمل الفعل ما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تُضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

س ٧٧٥ - ما رأي النحاة في إعمال صيغتي فعيل وفَعِل؟

ج - إعمالهما قليل، فلهذا خالف سيبويه، فيهما قوم من البصريين، ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضهم في «فَعِلٍ» لأنه على وزن الفعل، وخالفه في

فعيل، لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف، وذلك لا ينصب المفعول، وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئًا منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف.

س ٧٧٦ ـ ما رأي الجرمي في إعمال صيغة فَعِل؟

ج ـ اشتهر عن الجرمي أنه يوافق سيبويه في إعمال «فَعِل»، لكونه على وزن الفعل من نحو: «علِم، وفرِح، وحذِر، وفهِم، وبطِر، وسمِع، وحوِر».

إعمال اسم المفعول

س ٧٧٧ ـ ما المقصود باسم المفعول؟

ج ـ اسم المفعول هو: ما اشتق من فِعْل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم.

س ٧٧٨ ـ ما أوزان اسم المفعول؟

ج ـ صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأمور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كمُخرَج مُستخرَج.

س ٧٧٩ ـ ما صور إعمال اسم المفعول وما شروط إعماله؟

ج ـ شرط إعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لأل والمجرد منها.

إعمال الصفة المشبهة

س ٧٨٠ ـ ما المقصود بالصفة المشبهة؟

ج ـ الصفة المشبهة هي: كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها وتختص بالحال، وبالمعمول السببي المؤخر وترفعه فاعلاً أو بدلاً أو تنصبه مشبهًا أو تمييزًا أو تجره بالإضافة إلا إن كانت بأل وهو عار منها.

س ٧٨١ ـ لما سُميت الصفة المشبهة بهذا الاسم؟

ج ـ سُميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل، ووجه الشبه بينهما أنها تدل على حدث ومن قام به، وأنها تؤنث وتثنى وتجمع مثله، ولذلك نصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به وكان حقها ألا تعمل لدلالتها على الثبوت، وبكونها مأخوذة من فعل قاصر. «التصريح» (٢/ ٨٢).

س ٧٨٢ ـ ما حكم معمول الصفة المشبهة؟

ج ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير، ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضًا لأن الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة أبدًا عين مرفوعها وغير منصوبها فافهمه.

س ٧٨٣ ـ ما أوجه الاختلاف بين الصفة المشبهة واسم الفاعل؟

ج ـ تفارق الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجوه:

أحدها ـ أنها لا تكون إلا للحال وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسم الفاعل يكون للماضي وللحال والاستقبال.

والثاني ـ أن معمولها لا يكون إلا سببيًا وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، واسم الفاعل يكون معموله سببيًا وأجنبيًا تقول في الصفة المشبهة: «زيد حَسَنٌ وجهُهُ»، و«زيد حسن الوجه»، أي: الوجه منه أو «وجهه»، فهو إما على نيابة «ال»، مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير تباين عنه، ولا تقول «زيد حسن عمرًا»، كما تقول: زيد ضارب عمرًا.

الثالث ـ أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنها تقول: «زيد حسن وجهه»، ولا تقول «زيد وجهه حسن»، ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه تقول: «زيد غلامه ضارب».

الرابع ـ أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع.

س ٧٨٤ ـ ما أوجه إعراب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة؟

ج ـ بين المؤلف أن الخفض له وجه واحد وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان:

أحدهما ـ أن يكون فاعلاً.

والثاني ـ أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان:

أحدهما ـ أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به.

والثاني ـ أن يكون تمييزاً، وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزاً، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

ثم بين أن جواز الرفع والنصب مطلق وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في: «زيد الحسنُ وَجْهُهُ»، و«الحسنُ وجه أبيه»، و«الحسن وجهاً»، و«الحسن وجه أب».

عمل اسم الفعل

س ٧٨٥ ـ ما ألفاظ اسم الفعل؟

ج ـ اسم الفعل له ألفاظ كثيرة منها: «بله» زيداً بمعنى دعه، و«عليكه وبه» بمعنى الزمه والصق و«دونكه» بمعنى خذه و«رويده»، و«تيده» بمعنى أمهله

و«هيهات وشتان» بمعنى بعد وافترق، و«أوه وأف» بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه وما نون منه فنكرة.

س ٧٨٦ - ما أنواع اسم الفعل الذي سمي به الأمر؟

ج - ما سمي به الأمر: وهو الغالب فلهذا بدأت به ومثله بخمسة أمثلة هي: «بله» بمعنى دع، «عليكه» أي إلزمه، «دونك» أي خذ، «رويد»، «تيد» أي أمهله.

س ٧٨٧ - ما وجه الاستشهاد في قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ج - موطن الشاهد: «بله الأكف».

- وجه الاستشهاد: استعمال «بله»، اسم فعل أمر، ونصب به مفعولاً به هو «الأكف»، غير أن النحاة يروون كلمة «الأكف»، على ثلاثة أوجه:

الأول - بجر «الأكف»، على أن «بله»، مصدر بمعنى «ترك»، ولا فعل له من لفظه والأكف: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1].

الثاني - بنصب «الأكف» على أن «بله»، اسم فعل أمر.

الثالث - برفع الأكف على أن «بله»، اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم وهذا وجه شاذ حكاه أبو الحسن وقطرب، وأنكره أبو علي.

س ٧٨٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

---

(١) سورة محمد، الآية (٤).

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾، اسم فعل أمر بمعنى «ألزموا»، ويعمل عمل فعله، فنصب مفعولاً به وهو ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾.

س ٧٨٩ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

دُونَكَهَــا يَا أُمُّ لاَ أُطِيــقُــهَــا (١)

ج - موطن الشاهد: «دونكها».

- وجه الاستشهاد: استعمال «دونك»، اسم فعل أمر بمعنى خذي فقدر له فاعلاً ونصب مفعولاً به.

س ٧٩٠ - ما أنواع اسم الفعل الذي سمي به الماضي؟

ج - وما سمي به الماضي: وهو أكثر مما سمي به المضارع، فلهذا قُدِّمَ عليه ومثلت له بمثالين «هيهات»، بمعنى بعد و«شتان»، بمعنى افترق.

س ٧٩١ - ما اللغات التي وردت في هيهات؟

ج - هيهاتَ - بفتح التاء هي لغة أهل الحجاز وبكسرها هي: لغة أسد وتميم، وقد تضم عن أناس من العرب، وبهن قرئ جميعًا وقد تنون لإرادة التنكير، كقول الشاعر:

تَذَكَّرْتُ أيَّامًا مَضَيْنَ رَوَاجِعًا   فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتٍ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

واتفق أهل اللغة: أن التاء من هيهات ليست بأصلية، أصلها هاء، قال أبو عمرو بن العلاء: إذا وصلت هيهات فدع التاء على حالها وإذا وقفت فقل: هيهات هيهاه، وقال ابن الأنباري، في هيهات سبع لغات وهي بمعنى البعد. (التصريح ٢/١٩٩).

---

(١) دونكها: أي خذيها، لا أطيقها: لا أقدر عليها.

س ٧٩٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ   وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[1]

ج ـ موطن الشاهد: هيهات العقيق، هيهات خل.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «هيهات»، في الموضعين اسم فعل ماض، بمعنى «بَعُدَ» وقد عمل عمل فعله، فرفع فاعلاً واكتفى به، لأن فعل «بَعُدَ»، لازم وليس متعديًا.

س ٧٩٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول لقيط بن زرارة الدارمي:

شَتَّانَ هَذَا وَالعِنَاقُ وَالنَّوْمْ   وَالمَشْرَبُ البَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمْ[2]

ج ـ موطن الشاهد: «شتان هذا والعناق».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «شتان» اسم فعل ماض، بمعنى بَعُدَ وافترق وقد رفع فاعلاً هو: اسم الإشارة واكتفى به، ولم يتعد إلى مفعول لأن الفعل الذي بمعناه «بَعُدَ»، لازم وليس متعديًا.

س ٧٩٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الأعشى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا   وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[3]

ج ـ موطن الشاهد: «شتان ما يومي ويوم حيان».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «شتان»، اسم فعل ماض بمعنى افترق، وقد رفع فاعلاً كما يرفعه فعل «افترق» اللازم، وأوضح أنه زيدت «ما»، بين اسم الفعل والفاعل.

---

(١) هيهات: بَعُدَ، العقيق: اسم مكان، خل: الود والصديق.
(٢) شتان: افترق، العناق: المعانقة، ظل الدوم: أي ظل الشجر المعروف بالدوم.
(٣) شتان: افترق، كورها: رحلها بأدواته.

س ٧٩٥ - ما وجه الاستشهاد في قول ربيعة بن ثابت الرقي:

تَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى[1]

ج - موطن الشاهد: «شتان ما بين..».

- وجه الاستشهاد: أنكر الأصمعي صحة هذا الأسلوب غير أن العلماء قبلوه وخرجوه. حيث أن الأصمعي منع أن يقال «شتان ما بين زيد وعمرو»، من دون أن يعلل هذا المنع. غير أن ما ذُكر فيما سبق يقطع بعدم صحة ما ذهب إليه الأصمعي من إنكار استعمال هذا الأسلوب.

س ٧٩٦ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

جَـاَرَيْتُمُونِي بِالوِصَالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي

ج - موطن الشاهد: «شتان بين صنيعكم».

- وجه الاستشهاد: ظن ابن هشام أن «شتان بين صنيعكم»، تعبير لم تستعمله العرب لأن «ما»، الموصولة لم تذكر قبل «بين»، لتحمل على متعدد كما في بيت ربيعة الرقي غير أن صاحب «اللسان»، أورد شواهد على استعمال هذا التعبير من دون ذكر «ما».

س ٧٩٧ - ما أنواع اسم الفعل الذي سمي به المضارع؟

ج - اسم الفعل الذي سمي به المضارع نحو «أوه»، بمعنى أتوجع و«أف»، بمعنى أتضجر وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت.

(١) يقول الشاعر: ما أبعد النسبة ما بين يزيد بن حاتم المهلبي ويزيد بن أسيد السلمي في الجود والكرم، فالأول يقال للمال فعال للخير، والثاني همه جمع المال.

أحكام اسم الفعل

س ٧٩٨ ـ ما أحكام اسم الفعل؟

ج ـ أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف، كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، ومن ثم قالوا إذا قلت «بله زيدٍ»، و«رويد زيدٍ»، بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب وإذا قلت: «بله زيدًا»، و«رويد زيدًا»، كانا أسمي فعلين ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين، وأن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول «زيدًا عليك»، وخالف في ذلك الكسائي تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[1]، وقول الراجز:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

ومنها أن المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه لا تقول «صه فأحدثَك»، بالنصب خلافًا للكسائي أيضًا، نعم يجزم في جوابه كقوله:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وأن ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة فإذا قلت: «صهٍ»، فمعناه اسكت سكوتًا وإذا قلت: «صهْ»، فمعناه اسكت السكوت المعين.

س ٧٩٩ ـ ما أوجه الاتفاق بين الفعل واسم الفعل؟

ج ـ يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة أوجه:

الأول ـ دلالتهما جميعًا على المعنى الواحد.

الثاني ـ أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا ومن غير الغالب نحو: «آمين»، فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول مع أن

---

(١) سورة النساء، الآية (٢٤).

الفعل الذي بمعناه هو استجب يتعدى إلى مفعول به، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه وهو «زد» متعد.

الثالث ـ أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره.

س ٨٠٠ ـ *ما أوجه الخلاف بين الفعل واسم الفعل؟*

ج ـ الأول ـ أن الأفعال تبرز معها الضمائر، فتقول: اسكت واسكتوا واسكتي، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً فتقول: «صه»، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

الثاني ـ أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه فتقول: خذ كتابك، وتقول: كتابك خذ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخراً عنه على الأرجح، فتقول: دونك الكتاب، ولا تقول: الكتاب دونك، على أن يكون الكتاب مفعولاً متمماً لدونك.

الثالث ـ أن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفاً، بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور فتقول: لقيت محمداً، وتقول: إذا محمداً لقيته فأكرمه، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكوراً.

الرابع ـ أن الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، فتقول: سكت ويسكت واسكت، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

الخامس ـ أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل، فتقول اسكت صه وانزل نزال، ولا يجوز أن نؤكد اسم الفعل بالفعل، فلا تقول: نزال انزل ولا صه اسكت.

السادس ـ أن الفعل ينصب المضارع في جـوابه إذا دل على الطلب، فتقول: انزل فأكرمك، ولا ينتصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب، فلا تقول: نزالِ فنكرمك.

السابع ـ أن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل المشتق وهم الكوفيون، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلاً.

س ٨٠١ ـ ما حكم اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف؟

ج ـ أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع:

النوع الأول ـ ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا.

النوع الثاني ـ ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزال وتراك وبابهما.

النوع الثالث ـ ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه وإيه وأفٌ ومه، فما نوِّن منها وجوبًا فهو نكرة، وما لم ينون منها وجوبًا أو جوازًا فهو معرفة.

شروط عمل الظرف والمجرور

س ٨٠٢ ـ ما شروط عمل الظرف والمجرور عمل الفعل؟

ج ـ إذا اعتمـد الظرف أو المجرور على ماذ كـرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبـر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول؛ عـملا عمل فـعل الاستقرار فـرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: «مـا عندك مال»، و«ما في الدار زيد»، والأصل: ما اسـتقر عندك مال، وما اسـتقر في الدار زيد، فحـذف الفعل وأنيب الظرف والمجـرور عنه، وصار العمل لهـما عند المحـققين، وقيل إنما العمل للمحذوف، واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلهما خبرًا مقدمًا وما بعـدهما مبتـدأ مؤخرًا، والأول أولى لـسلامته من مجـاز التقديم والتأخـير،

وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[1]، وقولك «زيد عندك أبوه»، و«جاء الذي في الدار أخوه»، و«مررت برجل فيه فضل».

فإن قيل: ففي أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور؟ إذا وقع بعد أل فإنها موصولة والوصف صلة، ولهذا حسن عطف الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾[2].

س ٨٠٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء شبه الجملة «في الله»، معتمداً على استفهام فحذف العامل في الفاعل ﴿شَكٌّ﴾، وقال الجمهور: بأن شبه الجملة ينوب عن العامل المحذوف، وقال آخرون: بأن العمل باقٍ للمحذوف واختار هذا ابن مالك وهو الأفضل.

س ٨٠٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: عطف ﴿وَأَقْرَضُوا﴾، على صلة الموصول ﴿الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾، لأنه وقع وصفاً.

(١) سورة إبراهيم، الآية (١٠).
(٢) سورة الحديد، الآية (١٨).

إعمال اسم المصدر

س ٨٠٥ ـ ما المراد باسم المصدر؟

ج ـ المراد باسم المصدر: هو اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب، وإنما يعمله الكوفي والبغدادي، وأما نحو: «مصابك الكافر حسنٌ»، فجائز إجماعًا لأنه مصدر وعكسه نحو: فَجَارِ، وحَمَادِ.

أحوال عمل اسم المصدر

س ٨٠٦ ـ ما نوع اسم المصدر الذي يعمل عمل فعله اتفاقًا؟

ج ـ اسم المصدر الذي يعمل اتفاقًا هو: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرِبِ، والمقتلِ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنما سموه أحيانًا مصدر تجوزاً ومن إعماله قول الحارث بن خالد بن العاص:

أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

الهمزة للنداء و«ظلوم» اسم امرأة منادي، و«مصابكم» اسم إن وهو مصدر بمعنى إصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازاً، و«رجلاً» مفعول بالمصدر، و«أهدي السلام» جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً، و«تحية» مصدر لاهدي السلام من باب «قعدت جلوساً»، و«ظلم» خبر إنَّ.

س ٨٠٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الحارث بن خالد المخزومي:

أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ(١)

ج ـ موطن الشاهد: «مصابكم رجلاً».

(١) ظلوم: اسم المرأة المشبب بها، وهي أم عمران زوج عبد الله بن مطيع، مصابكم: مصدر ميمي بمعنى إصابتكم.

وجه الاستشهاد: أعمل الشاعر المصدر الميمي «مصاب»، عمل الفعل فرفع به فاعلاً هو ضمير المخاطب، ونصب به المفعول «رجلاً»، وحكم إعمال المصدر الميمي جائز باتفاق.

س ٨٠٨ ـ ما نوع اسم المصدر الذي لا يعمل اتفاقًا؟

ج ـ اسم المصدر الذي لا يعمل اتفاقًا هو: ما كان من أسماء الأحداث علمًا كـ «سبحان»، علمًا للتسبيح و«فجار»، و«حَمادِ» علمية للفجرة والحمدة.

س ٨٠٩ ـ ما نوع اسم المصدر المختلف في إعماله؟

ج ـ اسم المصدر المختلف في إعماله هو: ما كان اسمًا لغير الحدث فاستعمل له كـ «الكلام»، فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم، و«الثواب»، فإنه في الأصل اسم لما يثاب به العمال، ثم نقل إلى معنى الإثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكًا بما ورد من نحو قوله:

أكُفْراً بَعْدَ رَدُّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[1]

س ٨١٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

لأنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ ... جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

ج ـ موطن الشاهد: ثواب الله كل موحد.

ـ وجه الاستشهاد: أعمل اسم المصدر «ثواب»، عمل الفعل فأضافه إلى فاعله ـ لفظ الجلالة ـ ونصب به المفعول به «كل»، وحكم عمل اسم المصدر جائز عند الكوفيين والبغداديين ويمتنع عند البصريين الذين يضمرون أفعالاً لهذه المنصوبات.

---

(١) كفراً: جحوداً للنعمة، الرتاع: من رتع أكل وشرب ما شاء في خصب وسعة، وجمل راتع من إبل رتاع أي سمينة.

س ٨١١ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عمير بن شييم:

اكُفْــــراً بَعْــــدَ رَدِّ المَوْتِ عَنّي ... وَبَعْــــدَ عَطائِكَ المائَةَ الرِّتاعَــــا

ج ـ موطن الشاهد: «عطائك المائة».

ـ وجه الاستشهاد: إعمال اسم المصدر «عطاء»، عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به «المائة»، بعد أن أضيف ـ هو ـ إلى فاعله ضمير المخاطب، وحكم إعمال اسم المصدر ـ هنا ـ الجواز؛ على مذهب الكوفيين والبغداديين، وممتنع على مذهب البصريين؛ الذين يضمرون لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

إعمال اسم التفضيل

س ٨١٢ ـ ما المقصود بإعمال اسم التفضيل؟

ج ـ اسم التفضيل: كأفضل وأعلم، يعمل في تمييز، وظرف، وحال، وفاعل مستتر، مطلقًا، ولا يعمل في مصدر، ومفعول به، أو له، أو معه، ولا في مرفوع ملفوظ به ـ في الأصح ـ إلا في مسألة الكحل.

س ٨١٣ ـ ما سبب تأخير اسم التفضيل في هذا الباب؟

ج ـ إنما أخرت هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوذًا من لفظ الفعل؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردًا كما تراه الآن. وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم إلى أنه يبني من القاصر والمتعدي.

س ٨١٤ ـ ما مجالات إعمال اسم التفضيل؟

ج ـ يعمل اسم التفضيل في التمييز والحال والظرف والفاعل المستتر ومثال إعماله في التمييز: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (١)، ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾ (٢)، ومثال إعماله في الظرف قول أوس بن حجر:

---

(١) سورة الكهف، الآية (٣٤).
(٢) سورة مريم، الآية (٧٤).

س ٨١٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء اسم التفضل ﴿أَكْثَرُ﴾، و﴿أَعَزُّ﴾ عاملين في التمييز بعدهما؛ وفي الإعراب نقول:

﴿أَنَا﴾، مبتدأ.

﴿أَكْثَرُ﴾، خبر.

﴿مِنكَ﴾، جار ومجرور «مالاً» تمييز منصوب.

﴿وَأَعَزُّ﴾، معطوف على «أكثر».

﴿نَفَراً﴾، تمييز منصوب.

س ٨١٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِءْياً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِءْياً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَحْسَنُ﴾، اسم تفضيل عاملاً في التمييز بعده كما في الآية السابقة والإعراب كما يلي:

﴿هُمْ﴾، مبتدأ.

﴿أَحْسَنُ﴾، خبر مرفوع.

﴿أَثَاثاً﴾، تمييز منصوب.

﴿وَرِءْياً﴾، معطوف على «أثاثاً» منصوب مثله.

س ٨١٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول أوس بن حجر:

فَإِنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً ... إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «أحوج ساعة».

(١) العرض: موضع المدح والذم من الرجل، الصون الحفظ، مسهم: أي مخطط فيه وشي كالسهام.

ـ وجه الاستشهاد: عمل اسم التفضيل «أحوج»، في الظرف «ساعة»؛ فتعلق به، كما عمل في الجار والمجرور «إلى الصون»؛ فتعلق به أيضاً: وعمل في «من ريط»؛ فتعلق به كسابقه؛ وعمل «اسم التفضيل»، في الظرف، والجار والمجرور جائز باتفاق؛ وما جاء في التنزيل: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1]، بإعمال «أولى»، بالجار والمجرور بالمؤمنين و«من أنفسهم».

الحالات التي لا يعمل فيها اسم التفضيل

س ٨١٨ ـ ما الحالات التي لا يعمل فيها اسم التفضيل؟

ج ـ لا يعمل اسم التفضيل في مصدر؛ لا تقول: «زيد أحسن الناس حسناً»، ولا في مفعول به، لا تقول «زيد أشرب الناس عسلاً»، وإنما تعديه إليه باللام؛ فتقول: «زيد أشرب الناس للعسل»، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه. إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه، واتفق العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل، وضابطها، ومتابعها أن يكون: أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ»[2]، وقول العرب: ما رأيت رجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل.

س ٨١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

مَا رَأَيْتُ امْرأً أَحَبَّ إِلَيْهِ ... البَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابنَ سِنَانِ

ج ـ موطن الشاهد: «أحب ـ البذل».

(١) سورة الأحزاب، الآية (٦).
(٢) رواه الترمذي في سننه.

- وجه الاستشهاد: مجيء «أحب»، اسم تفضيل، رفع الاسم الظاهر غير السببي وهو قوله: البذل؛ لوقوعه صفة لاسم جنس وهو قوله: امرأ؛ مسبوق بنفي؛ وهو قوله: ما رأيت فأنت ترى أن المفضل والمفضل عليه واحد؛ وهو البذل، ولكنه متعدد باعتبارين؛ بكونه محبوبًا لابن سنان، وبكونه محبوبًا لغيره أيضًا.

س ٨٢٠ - متى يجب مطابقة اسم التفضيل لما قبله؟

ج - ما يجب فيه أن يكون طبق من هوله وهو ما كان بالألف واللام تقول: «زيد الأفضل»، و«هند الفضلى»، و«الزيدان الأفضلان»، و«الهندان الفضليان»، و«الزيدون الأفضلون»، و«الهندات الفضليات، والفضل».

س ٨٢١ - متى يجب مخالفة اسم التفضيل لما قبله؟

ج - ما يجب فيه أن لا يطابق، بل يكون مفردًا مذكرًا على كل حال وهو نوعان:

أحدهما - المجرد من أل والإضافة، تقول: «زيد - أو هند - أفضل من عمرو».

الثاني - المضاف إلى نكرة، تقول: «زيد أفضل رجل»، والزيدان أفضل رجلين»، و«الزيدون أفضل رجال»، و«هند أفضل امرأة»، و«الهندان أفضل امرأتين»، و«الهندات أفضل نسوة»، وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثلنا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[1]، فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أول كافر مثل: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[2].

(١) سورة البقرة، الآية (٤١).

(٢) سورة النور، الآية (٤).

س ٨٢٢ ـ متى يجوز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل والمفضل؟

ج ـ ما يجوز فيه الوجهان هو المضاف لمعرفة، تقول: «زيد أفضل القوم»، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، و«هند أفضل النساء»، والهندان أفضل النساء»، و«الهندات أفضل النساء»، وإن شئت قلت: «الزيدان أفضلا القوم»، و«الزيدون أفضلو القوم»، و«هند فضلى النساء»، و«الهندات فضليا النساء»، و«الهندات فضليات النساء»، وترك المطابقة أولى، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾[1]، ولم يقل: أحرصي الناس، وقال ذو الرمة:

ومية احسنُ الثقلَيْنِ جيداً ... وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالا

ولم يقل: «حسنى الثقلين ولا حسناهم».

وعن ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ورد بقوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[2]، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[3].

س ٨٢٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الآية على تقدير: أول كافرين، بـ ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، لأنه يجب المطابقة بين ما قبل «أول» وما بعدها؛ أو يكن كل منكم أول كافر.

س ٨٢٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾، مؤولة في الآية بمعنى: «فاجلد كل واحد منهم ثمانين».

---

(١) سورة البقرة، الآية (٩٦).
(٢) سورة هود، الآية (٢٧).
(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢٣).

س ٨٢٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمة:

وميـة أحسـنُ الثـقلين جيـداً وسـالفـةً وأحسـنُهم قـذالا

ج ـ مجيء «أحسن»، مضافًا إلى معرفة في الموضعين؛ إلى المحلى بـ «أل»: في الأول وإلى الضمير في الثاني؛ وهو واقع على مفرد مؤنث «مية» فظل مفرداً مذكراً؛ وهذا يدل على جواز المطابقة وعدمها، ولو أتى به مطابقًا ـ هنا ـ لقال: ومية حسنى الثقلين جيداً وحسناهم قذالاً.

س ٨٢٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: رُدّ بهذه الآية والتي تليها على ابن السراج الذي يرى إيجاب ترك المطابقة في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة حيث أضيف «أراذلنا إلى معرفة»، وطابق ما قبله «هم».

س ٨٢٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَكَابِرَ﴾، مضافًا إلى مضاف إلى معرفة فتطابق اسم التفضيل ﴿أَكَابِرَ﴾، و﴿مُجْرِمِيهَا﴾، وفي هذا رد على ابن السراج.

شروط بناء اسم التفضيل

س ٨٢٨ ـ ما شروط صياغة اسم التفضيل؟

ج ـ لا يُصاغ اسم التفضيل ولا أفعال التعجب ـ وهي: ما أفعله، وأفعل به فَعُل ـ إلا من فعل، ثلاثي، مجرد لفظًا وتقديراً، تام، متفاوت المعنى، غير منفي، ولا مبني للمفعول.

س ٨٢٩ - ما الكلمات التي لا يصاغ منها اسم التفضيل؟

ج - لا يبنى أفعل التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعُل في التعجب من الأسماء، ولا الصفات، ولا غير الثلاثي والجامد، ولا المبني للمجهول، ولا الغير قابل للتفاوت فلا يصاغ من نحو: جلف وكلب وحمار لأنها غير افعال، وقولهم «ما أجلفه»، و«ما احمره»، و«ما أكلبه»، خطأ ولا من نحو: دحرج لأنه رباعي، ولا من نحو: انطلق واستخرج لأنه إن كان ثلاثيًا لكنه مزيد فيه ولا من نحو: هيف وغيد وحول وسَوِدَ وحَمِرَ وعَمِيَ وعَرِجَ لأنها إن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أصل حَوِلَ احول، وعَوِرَ أعور، وغَيِدَ أغيد، والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عينها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو: كان وظل وبات وصار؛ لأنها غير تامة ولامن نحو: ضرب لأنه مبني للمفعول ولامن نحو: ما قام وما عاج بالدواء، لأنه منفي.

س ٨٣٠ - ما حكم صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول؟

ج - إن خيف اللبس لا يصاغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول وإن أمن اللبس بأن كان مجهولاً لزومًا فيجوز مثل: أنت أزهى من ديك، وأعني بحاجتك، أو مع القرينة مثل: هو اشغل من ذات النحيين، أي هو اكثر مشغولية. (التصريح ٢/ ١٠١).

س ٨٣١ - هل يجوز صياغة اسم التفضيل مما فقد شرطًا من شروط صياغته؟

ج - وما سمع مخالفًا لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم: «هو ألص من فلان»، و«أقمن منه» فبنوه من غير فعل، بل من قولهم: هو لص،

وقمن بكذا وقولهم: «ما أتقاه»، من أتقى، و«أخصر هذا الكلام»، من اختصر وهما ذوا زيادة، والثاني مبني للمفعول وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾[1]، وهما من أقسط إذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أفعل. وفهم من قولي: ولا ينقاس، أنه قد يبني من غير ذلك بالسماع دون القياس.

س ٨٣٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَقْسَطُ - أَقْوَمُ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَقْسَطُ﴾، اسم تفضيل من أقسط، إذا عدل و﴿أَقْوَمُ﴾، من أقام الشهادة وسيبويه يقيس على ذلك إذا كان المزيد فيه أفعل.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

باب التنازع

س ٨٣٣ ـ ما المقصود بالتنازع؟

ج ـ إذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر، فالبصري يختار إعمال المجاور، فيضمر في غيره مرفوعه، ويحذف منصوبه إن استغنى عنه وإلا أخره، والكوفي الأسبق، فيضمر في غيره ما يحتاجه.

س ٨٣٤ ـ ما شروط التنازع؟

ج ـ والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد وأكثر وأن ذلك جائز بشرطين:

أحدهما ـ أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره.

والثاني ـ ألا يكون المعمول متقدمًا ولا متوسطًا بل متأخرًا فلا تنازع في نحو: «زيدًا ضربتُ وأكرمتُه»، لتقدمه ولا في نحو: «ضربتُ زيدًا وأكرمتُه»، لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما.

س ٨٣٥ ـ هل يجوز التنازع في المتقدم؟

ج ـ أجاز بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلًا بقوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[1]، ولا حجة له، لأن الثاني لم يجيء حتى استوفاه الأول ومعمول

---

(١) سورة التوبة، الآية (١٢٨).

الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه وعبارته: «وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو: زيدًا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت.

وقد أجاز التنازع في المعمول المتوسط بين العاملين أبو علي الفارسي فقال في قول الشاعر:

قَدْ أُوتِيتُ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ ... مَتَى تُصِبْ أُفُقًا بَارِقٍ تَشِمِ

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع، وعليه يكون أفقًا مفعولاً لتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير المعمول. (التصريح ١/ ٣١٨).

س٨٣٦ ـ مَثِّلْ للتنازع بمختلف صوره؟

ج ـ مثال تنازع العاملين قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1]، فـ ﴿آتُونِي﴾، و﴿أُفْرِغْ﴾، عاملان طالبان لـ ﴿قِطْرًا﴾.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول: «ضربت وأهنت زيدًا يوم الخميس».

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحدًا قول الشاعر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا ... عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ»[2].

فدبر ظرف.

وثلاثًا، مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثال تنازع الاسمين قول كثير عزة:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

---

(١) سورة الكهف، الآية (٩٦).

(٢) رواه البخاري (١/ ٢١٣)، ومسلم (٨/ ٤١٧).

في أحد القولين: ومثال تنازع الفعل والاسم: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1].

س/ ٨٣٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

ـ **وجه الاستشهاد:** مجيء كل من «آتوني، وأفرغ» طالبًا للمعمول وتلاهما معمول واحد، هو: قطرًا، وهو يصلح لكل منهما، ولذا يعطي لأحدهما ويقدر معمول الثاني تقديرًا.

س/ ٨٣٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا ... عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالجَسَدِ

ج ـ موطن الشاهد: «أرجو وأخشى وادعو الله».

ـ **وجه الاستشهاد:** تنازع ثلاثة عوامل وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة معمولاً واحدًا، وهو لفظ الجلالة، وفي هذه الحال، يجوز أن يكون معمولاً لأي منها، إلا أن البصريين يفضلون أن يكون معمولاً للأخير منها، لقربه والكوفيون، يفضلون الأول منها لتقدمه، ونضمر مفعولاً للآخرين.

س/ ٨٣٩ ـ ما الشاهد في قول كثير بن عبد الرحمن:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[2]

ج ـ موطن الشاهد: «ممطول معنى غريمها».

ـ **وجه الاستشهاد:** أتى عاملان اسمان هما: «ممطول، ومُعنى»، وكلاهما اسم مفعول يطلب نائب فاعل، وقد تأخر عنهما معمول واحد هو غريمها، وهو

---

(١) سورة الحاقة، الآية (١٩).

(٢) يقول الشاعر: لدى كل ذي دين حقه لديه إلا عزة فإنها امتنعت من أن تؤدي ما وعدت، لذا فهو متوجع لمماطلتها وعدم وفائها بالوصال.

يصلح لأي منهما على الوجه الأول من الإعراب حيث أن «غريمها»، نائب فاعل تنازعه كل من العاملين «ممطول، ومُعَنَّى».

ويرى البعض أنه لا يوجد في البيت تنازع لأننا لو جعلناه من باب التنازع لاسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضمير، فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطة المبتدأ، ومعنى السببي أن يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد على اسم سابق. انظر أوضح المسالك (٢/ ١٩٥)، والتصريح (١/ ٣١٨-٣١٩).

س ٨٤٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ هَاؤُمُ ﴾، اسم فعل أمر وتبعه فعل أمر ﴿ اقْرَءُوا ﴾، وكلاهما يحتاج معمولاً وتبعهما معمول واحد ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾، فالبصريون يفضلون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول.

س ٨٤١ ـ ما العامل في باب التنازع؟

ج ـ اتفق الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع.

فإذا أعمل الثاني نظرت فإذا احتاج الأول المرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه، نحو: «قاما وقعد أخواك»، و«قاموا وقعد إخوتك»، و«قمن وقعد نسوتك»، وهذا إجماع من البصريين وإذا احتاج لمنصوب فلا يخلو: إما أن يصح الاستغناء عنه أو لا، فإن صح الاستغناء عنه وجب حذفه، نحو: «ضربت وضربني زيد»، ولا يجوز أن تضمره وتقول: «ضربته وضربني زيد» إلا في ضرورة الشعر.

وإن لم يصح وجب تأخيره، نحو: «رغبتُ ورغب في الزيدان عنهما».

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور فتقول: «قام وقعد أخواك»، و«قام وضربتهما أخواك»، و«قام ومررت بهما أخواك»، ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعًا باتفاق، ولا إذا كان منصوبًا إلا في ضرورة الشعر، كقول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ... إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهْ

ومن ثم قلنا في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، إنه أعمل الثاني لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال: «آتوني أفرغه عليه قطرا»، وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب.

س ٨٤٢ - ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلوِدِّ

ج - موطن الشاهد: «ترضيه ويرضيك صاحب».

- وجه الاستشهاد: تنازع كل من العاملين «ترضيه»، و«يرضيك»، الاسم الذي تلاهما.

فالأول - يطلبه مفعولاً.

والثاني - يطلبه فاعلاً.

وقد أعمل الشاعر الثاني لمجاورته على مذهب البصريين فرفعه على الفاعلية وعمل الأول النصب فيه حيث نصب ضميره العائد إليه «يرضيه»، واقتضى ذلك أن يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، لأن الأصل أن نحذف المعمول إذا أعملنا الثاني، وكان معمول الأول غير

مرفوع، وأما إضمار المرفوع في الأول فللحاجة لأن الفاعل لا يجوز حذفه على الراجح عند النحاة.

س ٨٤٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ... إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهْ

ج ـ موطن الشاهد: «يعشي، لمحوا شعاعه».

ـ وجه الاستشهاد: تنازع العاملان، «يعشي» و«لمحوا» معمولاً واحداً وهو قوله: شعاعه، والأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، فأعملت الأول وحذفت ضميره من الثاني، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

باب الاشتغال

س ٨٤٤ - ما المقصود بالاشتغال؟

ج - أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظًا كـ «زيد ضربته»، أو محلاً كـ «زيدًا مررت به»، أو لما لابس ضميره نحو: «زيد ضربت غلامه»، أو «مررت بغلامه».

س ٨٤٥ - ما إعراب الاسم المتقدم على العامل في الاشتغال؟

ج - الاسم في باب الاشتغال يجوز فيه وجهان:

أحدهما - أن يرفع على الابتداء، فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية.

والثاني - أن ينصب بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة.

س ٨٤٦ - ما الكلمات التي لا تعمل في الاسم في باب الاشتغال؟

ج - الكلمات التي لا تعمل في الاسم في باب الاشتغال اسم الفعل ولا فعل التعجب نحو: «زيد دراكه»، و«عمرو عليكه»، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾(١)، وقوله: «زيد ما أحسنه»، لأن ﴿فَعَلُوهُ﴾،

(١) سورة القمر، الآية (٥٢).

صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب جامد، فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لاسيما وبينهما «ما»، التعجبية ولها الصدر وكذلك «زيد أنا الضاربه»، لأن أل موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها.

س ٨٤٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: استشهد المؤلف بهذه الآية الكريمة ليبين خلوها من الاشتغال «فكل» مبتدأ وليس مفعولاً، لأن جملة ﴿ فَعَلُوهُ ﴾، في محل جر صفة ومعلوم أن الصفة لا تعمل في الموصوف.

أحكام الاسم المتقدم على العامل

س ٨٤٨ ـ ما أحكام الاسم المتقدم على العامل؟

ج ـ الاسم المتقدم على العامل وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببه ينقسم خمسة أقسام:

أحدها ـ ما يترجح نصبه، وذلك في ثلاث مسائل:

١ ـ أن يكون الفعل المشغول طلبًا، نحو: «زيدًا اضربه»، و«عمرًا لا تهنه».

٢ ـ أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾[1].

٣ ـ أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾[2].

الثاني ـ ما يترجح رفعه بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبًا أو رجحانًا، نحو: «زيد ضربته»، وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير

(١) سورة القمر، الآية (٢٤).
(٢) سورة النحل، الآية (٤-٥).

ولا طالب له، والرفع غني عنه فكان أولى، لأن التقدير خلاف الأصل ومن ثم منعه بعض النحويين، ويرده أنه قرئ ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[2]، بنصب ﴿جَنَّاتُ﴾، و﴿سُورَةٌ﴾.

الثالث - ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو: «إن زيداً رأيته فأكرمه».

الرابع - ما يجب رفعه، وذلك إذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الإسمية كـ «إذا»، الفجائية، نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، وأجاز أكثر النحويين النصب بعدها سهو أو حال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو: «زيد هل رأيته»، و«عمرو ما لقيته».

الخامس - ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ، نحو: «زيد قام وعمراً أكرمته»، وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز فإن راعيت عجزها نصبت، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾، الآيات.

﴿الرَّحْمَٰنُ﴾، مبتدأ، ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾، جملة فعلية والمجموع جملة اسمية ذات وجهين والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجملتا: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، معترضان ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾، عطف على الخبر أيضاً وهي محل الاستشهاد.

---

(١) سورة الرعد، الآية (٢٤).

(٢) سورة النور، الآية (١).

س ٨٤٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «الأنعام»، مشغولاً عنه، وسبق بالواو العاطفة على جملة فعلية لم تبن على مبتدأ هي: خلق الإنسان من نطفة، وحكم نصب «الأنعام» الجواز مع الترجيح.

س ٨٥٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾ بالنصب؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ سُورَةٌ ﴾، اسماً مشغولاً عنه بضميره العائد إليه في ﴿ أَنزَلْنَاهَا ﴾، وحكم نصبه بفعل محذوف وجوبًا: جائز ولكنه مرجوح.

س ٨٥١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ السَّمَاءَ ﴾، مشغولاً عنه بضميره في ﴿ رَفَعَهَا ﴾، وحكم نصبه بفعل محذوف وجوبًا هنا الجواز من دون مرجح لأن الاسم المشغول عنه ﴿ السَّمَاءَ ﴾، مسبوق بعاطف على جملة فعلية مبنية على اسم.

باب التوابع

س٨٥٢ - ما أقسام التوابع؟

ج - التوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل أربعة فأدرج هذا القائل عطفي البيان، والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر ستة، فجعل التأكيد اللفظي بابا وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

التوكيد

س٨٥٣ - ما أهمية التوكيد؟

ج - يأتي التوكيد لتقرير أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول، ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: «جاء زيد نفسه»، فإنه لولا قولك: «نفسه»، لجوز السامع كون الجائي خبره، أو كتابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1]، أي أمره ومثال المقرر لأمره في الشمول قوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2]، إذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم.

س٨٥٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾.

- وجه الاستشهاد: استشهد بالآية الكريمة على المجاز في قوله تعالى: ﴿رَبُّكَ﴾، إذ المراد جاء أمر ربك، وعندما يأتي فعل يحتمل عدة معان

---

(١) سورة الفجر، الآية (٢٢). (٢) سورة الحجر، الآية (٣٠).

يؤتى بالتوكيد لكيلا يجوز السامع ما يريده هو، لأن التوكيد ينفي أي احتمال آخر.

س ٨٥٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء التوكيد مفيداً الشمول في الآية الكريمة، وينفي أي احتمال آخر، ولولا التوكيد لتوهم متوهم أن الساجدين هم أكثر الملائكة لا كلهم.

س ٨٥٦ - ما حكم الاسم المؤكد؟

ج - يجب في الاسم المؤكد أن يكون معرفة وشذ قول عائشة ﵂: «مَا صَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا كُلَّهُ إِلاَّ رَمَضَانَ».

س ٨٥٧ - ما وجه الاستشهاد في قول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ(١)

ج - موطن الشاهد: «حول كله».

- وجه الاستشهاد: أكد النكرة «حول»، بـ «كل»، وتوكيد النكرة جائز إن كانت محدودة.

توكيد النكرة

س ٨٥٨ - ما حكم توكيد النكرة؟

ج - يجب في المؤكد كونه معرفة وبعض الكوفيين يجيزون توكيد النكرة مطلقًا، وعند الأخفش والكوفيون: إن أفاد توكيد النكرة جاز وهو الصحيح

(١) شاقه: أعجبه وهيج شوقه، والشوق: نزاع نفس الإنسان إلى الشيء.

لورود السماع به، وتحصيل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودًا أو التوكيد من ألفاظ الإحاطة كـ «اعتكفت أسبوعًا كله».

وقوله: «يا ليت عدة حول كله رجب». انظر أوضح المسالك (٣/ ٣٣٢)، والتصريح (٢/ ١٢٤).

س ٨٥٩ - ما إعراب قول عبد الله بن مسلم الهذلي؟

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

ج - لكنه، حرف مشبه بالفعل، والهاء في محل نصب اسمه.

شاقه: فعل ماض والهاء في محل نصب مفعولاً به، أن مصدرية.

قيل: فعل ماض مبني للمجهول، ذا: اسم إشارة «مبتدأ».

رجب: خبر المبتدأ مرفوع، والمصدر المؤول من «أن وما بعدها» في محل رفع فاعل لشاقه.

يا: حرف تنبيه، ليت: حرف مشبه بالفعل.

عدة: اسم ليت منصوب، حول: مضاف إليه.

كله: توكيد لـ «حول»، والهاء مضاف إليه.

رجب: خبر ليت مرفوع.

س ٨٦٠ - ما شرط التوكيد المعنوي؟

ج - ويجب في التأكيد المعنوي كونه مضافًا إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع»، وما تصرف عنه، فلا يضفن لضمير، تقول: «اشتريت العبد كله أجمع»، و«الأمة كلها جمعاء»، و«العبيد كلهم أجمعين»، و«الإماء كلهن جُمع».

س ٨٦١ ـ ما شرط التوكيد بالنفس أو العين؟

ج ـ ويجب في النفس والعين إذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: «جاء زيد نفسه عينه»، و«جاءت هند نفسها عينها»، مجموعين مع الجمع، نحو: «جاء الزيدون أنفسهم أعينهم»، والهندات أنفسهن أعينهن»، وأما إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات: أفصحها الجمع فتقول: «جاء الزيدان أنفسهما أعينهما»، ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية وهي الأوجه الجارية في قولك: «قطعت رؤوس الكبشين».

س ٨٦٢ ـ كيف يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين؟

ج ـ وإذا أردنا توكيد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو العين؛ وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل نحو: قوموا أنتم أنفسكم. أما توكيد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور فتوكيده بالضمير جائز لا واجب لذلك يجوز أن تقول: أكرمتهم أنفسهم، ونظرت إليهم أنفسهم.

س ٨٦٣ ـ ما رأي العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾؟

ج ـ فائدة ذكر «كل» هنا رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض وفائدة ذكر ﴿أَجْمَعُونَ﴾، رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فدل على أن ﴿أَجْمَعِينَ﴾، لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد كما قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾.

س ٨٦٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾، توكيداً بمعنى «كل»، واستشهد المؤلف بهذه الآية ليبين صحة ما ذهب إليه من دفع توهم من توهم بأن ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾، تفيد اتحاد الوقت وهي في الحقيقة أتت توكيداً على تأكيد.

التوكيد اللفظي

س ٨٦٥ ـ ما المقصود بالتوكيد اللفظي وما شروطه؟

ج ـ التوكيد اللفظي حقيقته: التوكيد بتكرير اللفظ فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعطف نحو: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾، وتأتي من دونه: نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «والله لأغزون قريشاً»، ثلاث مرات، ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: «أحسنت إلى عمر أحسنت إلى عمر»، وتوكيد الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل؛ يكون بالتكرار من دون العطف؛ نحو: «بكر عالم عالم». وقول الشاعر:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أما الضمير المتصل المرفوع فيؤكد بالمنفصل المرفوع نحو: «قمت أنا»، وأكرمتك أنت «ومررت بك أنت»، وإن كان ضميراً متصلاً وصل بحرف فيؤكد بمثله موصولاً بحرف أيضاً نحو: «عجبت منك منك»، والفعل أو حرف الجواب فتوكيدهما بالتكرار فقط، كقولهم: «جاء جاء المعلم، وقول جميل بثينه.

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت عليَّ مواثقاً وعهوداً

وإذا كان الحرف غير جواب وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرًا نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[1]، وأن يعاد هو أو ضمير إن كان ظاهرًا؛ نحو: «إن العلم إن العلم نافع»، أو «إن العلم إنه نافع» وهو الأولى وشذ اتصال الحرفين كقوله:

إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

النعت

س ٨٦٦ ـ ما المقصود بالنعت؟

ج ـ النعت هو تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه، أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه.

س ٨٦٧ ـ ما حكم اتباع النعت منعوته؟

ج ـ يتبع النعت منعوته في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ولا يكون أخص منه، فقولنا: «بالرجل صاحبك» بدل، أما قولنا: «بالرجل الفاضل»، و«بزيد الفاضل» فنعت، وأمره في الإفراد والتذكير وأضدادهما كالفعل، ولكن يترجح نحو: «جاءني رجل قعود غلمانه»، على «قاعد»، وأما «قاعدون»، فضعيف ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب.

س ٨٦٨ ـ مَثِّلْ للنعت وأغراضه؟

ج ـ مثال للنعت المشتق: «مررت برجل ضارب»، أو مضروب، أو حسن الوجه أو خير من عمرو»، ومثال المؤول به: «مررت برجل أسد»، أي:

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (٣٠).

شجاع، ومثال ما يفيد التخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[1]، ومثال ما يفيد مدحه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، ومثال ما يفيد ذمه: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومثال ما يفيد الترحم عليه: «اللهم أنا عبدك المسكين»، ومثال التوكيد: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3]، ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[4]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[5]، وزعم قوم من أهل البيان أن ﴿اثْنَيْنِ﴾، عطف بيان.

س ٨٦٩ ـ ما صور النعت المؤول بالمشتق؟

ج ـ صوره في تأويله بالمشتق: اسم إشارة كقولك: «قرأت على العالم هذا»، أي المشار إليه، أو ذي بمعنى صاحب، مثل: «نظرت إلى رجل ذي تقوى»، أي: «صاحب تقوى»، أو النسب نحو: «يعجبني الرجل الدمشقي»، أي: المنسوب إلى دمشق.

س ٨٧٠ ـ ما شروط النعت الجملة؟

ج ـ وللنعت بالجملة ثلاثة شروط:

١ ـ شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة، إما لفظًا ومعنى، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[6]، أو معنى لفظًا وهو المعرف بـ «أل»، الجنسية كقول رجل من بني سلول:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

(١) سورة النساء، الآية (٩٢).
(٢) سورة الفاتحة، الآية (١).
(٣) سورة الحاقة، الآية (١٣).
(٤) سورة البقرة، الآية (١٩٦).
(٥) سورة النحل، الآية (٥١).
(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨١).

٢ ـ وشرطان في الجملة:

أحدهما ـ أن تكون مشتملة على ضمير يربطهما بالموصوف، إما أن يكون ملفوظًا به كما تقدم في الآية حيث جاء الضمير المتصل في «فيه»، عائدًا إلى «يومًا»؛ أو يكون مقدرًا كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[1].

ثانيًا ـ أن تكون الجملة خبرية أي: محتملة للصدق أو الكذب فلا يجوز مثلاً: «مررت برجل أضربه»، فإن جاء ما ظاهره ذلك، يؤول على إضمار القول كقول العجاج بن رؤبة:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي: جاؤو بلبن مخلوط بالماء، مقول فيه هل رأيت الذئب قط، أي: إن لونه يحاكي لون الذئب، ومن الأشياء التي نعت بها المصدر، قالوا: «هذا رجل عدل»، ورضًا وزورٌ وفطرٌ»، وهذا عند الكوفيين على التأويل بالمشتق؛ أي: عادل، ومرضي، وزائر ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي: ذو عدل، وذو رضا... ولهذا التزم إفراده وتذكيره، انظر في تفصيل هذه المسألة («التصريح على التوضيح» ٢/ ١١١).

س ٨٧١ ـ ما حكم عطف البيان في النكرات؟

ج ـ بعض العلماء، منع عطف البيان في النكرات وعلى هذا فلا يصح أن يكون «اثنين»، عطف بيان في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[2]، وبعضهم أجازه في النكرات بشرط أن يكون البيان أجلى وعليه لا يصح أيضًا أن يكون اثنين عطف بيان، وجوز بعضهم إتيان عطف البيان للتوكيد، وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على إلهين للتوكيد، والصحيح: جوازه في النكرات، ولا

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٢٣). (٢) سورة النحل، الآية (٥١).

يشترط أن يكون أوضح؛ لاحتمال أن يحصل الإيضاح باجتماعهما. شرح الشذور «تحق الدقر» (٥٧٧، حا: ٦)، نقلاً عن العدوي، وراجع التصريح: (٢/ ١٠٨-١٠٩).

س ٨٧٢ـ ما حكم المطابقة في النعت السببي؟

ج ـ وأما الإفراد وضداه وهما التثنية والجمع ـ والتذكير وضده وهو التأنيث؛ فإن النعت يعطي من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام، تقول: «مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها»، بالتذكير، كما تقول: «حَسُنَ أبوها»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1]، و«برجل حسنة أمه»، بالتأنيث كما تقول: «برجل حسن أبواه»، و«برجل حسن آباؤه»، ولا تقول: «حَسَنَين»، ولا «حَسَنِينَ»، إلا على لغة من قال: «أكلوني البراغيث»، وعلى ذلك فقس.

إلا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد؛ فأجازوا فصيحًا: «مررت برجل قعود غلمانه»، كما تقول: «قاعد غلمانه»، وقوم رجحوه على الإفراد وإليه أذهب، وأما جمع التصحيح فإنما يقول من يقول: «أكلوني البراغيث».

س ٨٧٣ـ ما وجه الاستشهاد في قول عبد بن كيسبة؟

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ[2]

ج ـ موطن الشاهد: أبو حفص عمر.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «عمر» عطف بيان على «أبو حفص» لأنه جاء به ليوضح متبوعه «أبو حفص»، وفي البيت شاهد آخر على تقديم الكنية «أبو حفص»، على الاسم «عمر»، فكلما اجتمع اسم وكنيه جاز تقديم أيهما شئت.

---

(١) سورة النساء، الآية (٧٥).

(٢) نقب: هو رقة خف الناقة، دبَر: الجرح في ظهر البعير، حفص: من أسماء الأسد، وكنى به عمر بن الخطاب ﷺ لشجاعته.

س ٨٧٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ (١)؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ كَفَّارَةٌ طَعَامُ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ طَعَامُ ﴾، عطف بيان مقيد للتخصيص على قراءة التنوين في ﴿ كَفَّارَةٌ ﴾، والرفع في طعام وقيل طعام بدل من كفارة وهو الأولى. المشكل (١/٢٤٦).

س ٨٧٥ - ما حكم إتباع عطف البيان للمعطوف عليه؟

ج - حكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من «الرفع والنصب والجر» وواحد من «التعريف والتنكير» وواحد من «الإفراد والتثنية والجمع» وواحد من «التذكير والتأنيث».

س ٨٧٦ - ما الفرق بين عطف البيان والبدل؟

ج - وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلاً منه أعني بدل كل من كل إلا إذا كان ذكره واجبًا كـ «هند قام زيد أخوها»، ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر من هند، والجملة الواقعة خبرًا لها رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا في الضمير في قوله: «أخوها» الذي هو تابع لـ «زيد»، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بيانًا لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط وإلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك: «يا زيد الحارث»، فهذا من باب البيان وليس من باب البدل؛ لأن البدل في نية الإحلال محل المبدل منه، إذ لو قيل: «يا حارث»، لم يجز لأن يا وأل لا يجتمعان هنا.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩٥).

س ٨٧٧ ـ ما مواضع اجتماع حرف النداء «يا» مع «ال» التعريف؟

ج ـ يجوز اجتماع يا و«أل»، في موضعين:

أحدهما ـ اسم الله تعالى تقول: «يا الله».

وثانيهما ـ ما سمى به من الجمل الإسمية، تقول: «يا المنطلق زيد»، لمن سميته بذلك، وهذا نادر.

س ٨٧٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول المرار بن سعيد الأسدي؟

أَنَا ابْنُ التَّـارِكِ البَكْرِيِّ بِشْـرٍ عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرْقُبُـهُ وُقُـوعًا[1]

ج ـ موطن الشاهد، «التارك البكري بشر».

ـ وجه الاستشهاد، مجيء «بشر»، عطف بيان على «البكري»، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه خلافًا للفراء والفارسي اللذين جوزا أن يكون بدلاً في هذه الحال

س ٨٧٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول ذي الرمة:

إِنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرًا لَقَـائِلٌ يَا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرًا[2]

ج ـ موطن الشاهد، «يا نصرُ نصرٌ نصرًا».

ـ وجه الاستشهاد، مجيء «نصر»، الأول منادي فهومبني في محل نصب، ومجيء «نصرٌ» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه. ومجيء «نصرًا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله، ولذا جاء منصوبًا ثم إن «نصر» الثاني والثالث لا يجوز في أي منهما أن يجعل بدلاً من المنادي وذلك لأن البدل على نية تكرار

(١) التارك، اسم فاعل من ترك بمعنى «صير»، و«جعل». البكري، نسبة إلى بكر بن وائل، بشر، بشر بن عمرو بن مرثد، ترقبه، تنتظر خروج روحه.

(٢) النصر الأول، والثاني: نصر بن يسار.

العامل فلو أدخل حرف النداء على واحد من هذين لما جاز مع ذلك رفع الأول ونصب الثاني؛ لأن كلا منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه النداء وجب بناؤه على الضم، وأما عطف البيان فليس كذلك بل يجوز فيه الاتباع على اللفظ، فيؤتى به مرفوعًا منونًا كالأول، والاتباع على المحل فيؤتى به منصوبًا كالثاني.

ولهذا صح أن يكون «نصر نصرًا» عطف بيان في هذا البيت خاصة ولم تصح جعل واحد منهما بدلاً على رواية المؤلف، وأما على رواية اللسان فليس في البيت شاهد لأن «نصرًا»، الثانية مفعول مطلق و«نصرًا»، الثالثة توكيد له.

س ٨٨٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٧) رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾[١]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٧) رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾.

وجه الاستشهاد: مجيء ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾، عطف بيان على ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، لأنه فسر وأوضح الربَّ المقصود، فلو اقتصر على رب العالمين، لظن المقصود بذلك فرعون الذي ادعى الربوبية.

البـدل

س ٨٨١ ـ ما المقصود بالبـدل؟

ج ـ البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو إما بدل «كل» نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[٢]، أو «بعض» نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٣]، أو «اشتمال»

(١) سورة الشعراء، الآية (٤٦-٤٧).
(٢) سورة الفاتحة، الآية (٧).
(٣) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

نحو: ﴿قتال فيه﴾[1]، أو «إضراب» نحو قوله ﷺ: «ما كتب له نصفها ثلثها ربعها»[2]، أو «نسيان أو غلط» كـ «جاءني زيد عمرو»، و«هذا زيدٌ حمارٌ»، والأحسن عطف هذه الثلاثة ببل.

ويوافق متبوعه ويخالفه في الإظهار والتعريف وضديهما ولكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر، إلا بدل بعض أو اشتمال مطلقًا أو بدل كل إن أفاد الإحاطة.

البدل في اللغة

س ٨٨٢ ـ ما المقصود بالبدل في اللغة؟

ج ـ البدل في اللغة العوض وفي التنزيل ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾[3].

س ٨٨٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾[4]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء فعل ﴿يُبْدِلَنَا﴾، بمعنى يعوضنا واستشهد بهذه الآية الكريمة ليشرح المعنى اللغوي للفظة «البدل»، بعد أن شرح معناها الاصطلاحي.

أقسام البدل

س ٨٨٤ ـ ما أقسام البدل؟

ج ـ أقسامه ستة «بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط».

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) جزء من حديث رواه أحمد وابن حبان من عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٣)،(٤) سورة القلم، الآية (٣٥).

س ٨٨٥ - ما المقصود ببدل الكل من البعض؟

ج - زاد بعض النحاة قسمًا سابعًا وهو بدل الكل من البعض نحو: «جئتك غداة يوم الجمعة»، يوم الجمعة بدل من غداة، بدل كل من بعض، واستدلوا بقول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فطلحة الطلحات: بدل من أعظما بدل كل من بعض ورد بأن المراد من الأعظم الكل، فهو بدل كل من كل، واختار السيوطي إثبات هذا القسم مستدلاً بقوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[1]، فجنات عدن بدل من الجنة. بدل كل من بعض حاشية يس على التصريح: (٢/ ١٥٥).

س ٨٨٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾. بدلاً من ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وهو بدل كل من كل، لأن الصراط الثاني هو الصراط الأول نفسه.

س ٨٨٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿النَّاسِ - مَنِ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿مَنِ﴾، في موضع خفض على أنها بدل من الناس وهذا البدل، بدل بعض من «كل»، لأن المستطيع البعض لا كلهم.

---

(١) سورة مريم، الآية (٦٠-٦١).

س ٨٨٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ الشَّهْرِ - قِتَالٍ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ قِتَالٍ ﴾، بدلاً من ﴿ الشَّهْرِ ﴾، وهذا البدل يسمى بدل اشتمال لأنه ملابس له وواقع فيه، ومعلوم أن القتال لا علاقة له بالشهر بعضه أو كله.

س ٨٨٩ ـ اذكر مثالاً لبدل الإضراب؟

ج ـ كقوله ﷺ : «إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا رُبُعُهَا»[1]، إلى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال.

س ٨٩٠ ـ اذكر مثالاً لبدل النسيان؟

ج ـ بدل النسيان، كقولك: «جاءني زيد عمرو»، إذا كنت إنما قصدت زيداً أولاً، ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمراً.

س ٨٩١ ـ اذكر مثالاً لبدل الغلط؟

ج ـ بدل الغلط، كقولك: «هذا زيد حمار»، والأصل أنك أردت أن تقول: هذا حمار فتبعك لسانك إلى زيد؛ فرفعت الغلط بقولك: حمار، وسماه النحويون، بدل الغلط، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً.

---

(١) حديث صحيح: رواه أحمد وابن حبان.

س ٨٩٢ ـ ما حكم مجيء البدل فعلاً؟

ج ـ تجري هذه الأقسام الستة في الفعل كما جرت في الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[1]، فيضاعف بدل كل من كل، من يلق، وبدل البعض نحو: «إن تصلِ وتسجد لله يرحمك»، فتسجد بدل بعض من كل من «تصل»، وبدل الاشتمال كقول الشاعر:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ إنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كُرْهًا أوْ تَجِيء طَائِعَا

فمن صفات المبايعة الأخذ كرهًا والمجيء طائعًا، وبدل الإضراب والغلط نحو: «إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك»، وتجري في الجملة أيضًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[2].

أقسام البدل والمبدل منه

س ٨٩٣ ـ ما أقسام البدل والمبدل منه؟

ج ـ ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين ومضمرين، ومختلفين وذلك على وجهين:

١ ـ إبدال الظاهر من المظهر؛ نحو: «جاءني زيد أخوك».

٢ ـ إبدال الضمير من المضمر؛ نحو: «ضربته إياه»، فإياه: بدل أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: «ضربته هو»، كان بالاتفاق توكيدًا لا بدلاً.

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٦٨-٦٩).   (٢) سورة الشعراء، الآية (١٣٢-١٣٣).

٣ ـ إبدال المضمر من الظاهر؛ نحو: «ضربت زيداً إياه»، وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً، وفيما ذكره نظر لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب «زيد هو الفاضل»، وجوز النحويون في هو أن يكون بدلاً وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلاً.

٤ ـ إبدال الظاهر من المضمر، وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير فيه جاز مطلقًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[1]، و﴿أَنْ أَذْكُرَهُ﴾، بدل من الهاء في ﴿أَنسَانِيهُ﴾، بدل اشتمال، ومثله: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾[2]، وإن كان ضمير حاضر، فإن كان البدل بعضًا أو اشتمالاً جاز.

س ٨٩٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قول العديل بن الفرخ العجلي:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ ... رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

ج ـ موطن الشاهد: «أوعدني . . . رجلي».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «رجلي»، بدلاً من ضمير المتكلم «الياء»، في أوعدني، وهذا على سبيل بدل بعض من كل؛ وحكم هذا البدل الجواز؛ لأنه أبدل الاسم الظاهر: «رجلي»، من الضمير الحاضر «ياء المتكلم».

---

(١) سورة الكهف، الآية (٦٣). (٢) سورة مريم، الآية (٨٠).

(٣) اوعدني: تهددني بشر، الأداهم: جمع أدهم وهو القيد، شثنة: خشنة غليظة، المناسم: جمع منسم وهي الرِّجل القوية.

س ٨٩٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قول عدي بن زيد التميمي:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «ألفيتني حلمي».

ـ وجه الاستشهاد: أبدل الشاعر الاسم الظاهر «حلمي»، من ضمير الحاضر «ياء المتكلم»، الواقعة مفعولاً به أول، الفعل «ألفي»، بدل اشتمال وحكم مجيء هذا البدل الجواز.

س ٨٩٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[2]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿لِأَوَّلِنَا﴾، بدل كل من «النا» وهو دال على الإحاطة وحكم مجيئه على هذه الحال الجواز.

س ٨٩٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ ... وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا

ج ـ موطن الشاهد: «بكم قريش».

ـ وجه الاستشهاد: أبدل الاسم الظاهر «قريش»، من ضمير الحاضر «الكاف»، المجرور محلاً بالباء وهو بدل «كل من كل» ومن غير أن يدل على الإحاطة على مذهب الكوفيين والأخفش اللذين احتجوا بهذا البيت وهو ممتنع عند الجمهور.

س ٨٩٨ ـ ما أقسام البدل والمبدل منه من حيث التعريف والتنكير؟

ج ـ وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[3]، ونكرتين نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١

---

(١) ذريني: اتركيني، ألفيتني وجدتني، حلمي عقلي، مضاعاً، ذاهباً أو غير معول عليه.

(٢) سورة المائدة، الآية (١١٤).   (٣) سورة الفاتحة، الآية (٦-٧).

حدائق﴾[1]، ومتخالفين فقد يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو: ﴿إلى صراط مستقيم (٥٢) صراط الله الذي﴾[2]، أو يكون بالعكس نحو: ﴿لنسفعا بالناصية (١٥) ناصية كاذبة﴾[3].

س ٨٩٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

إنَّ مع اليوم أخاه غدوا

ج ـ موطن الشاهد: «أخاه غدوا»

ـ وجه الاستشهاد: أبدل النكرة غدوا من المعرفة أخاه وحكم هذا الإبدال الجواز كما أسلفنا.

س ٩٠٠ ـ ما إعراب قول الشاعر:

إنَّ مَعَ اليَوْمِ أخاهُ غَدْوَا

ج ـ إن: حرف مشبه بالفعل (مع) ظرف زمان مبني.

اليوم: مضاف إليه.

اخاه: اسم إن منصوب، والهاء مضاف إليه.

غدوًا: بدل من أخاه منصوب.

س ٩٠١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إنَّ للمتقين مفازًا (٣١) حدائق﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مفازًا (٣١) حدائق﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء كل من البدل والمبدل منه نكرة فالمبدل منه ﴿مفازًا﴾، نكرة والبدل ﴿حدائق﴾، نكرة أيضًا وحكم مجيئها نكرتين الجواز.

(١) سورة النبأ، الآية (٣١-٣٢).
(٢) سورة الشورى، الآية (٥٢-٥٣).
(٣) سورة العلق، الآية (١٥-١٦).

س ٩٠٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء المبدل منه ﴿صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، نكرة، والبدل ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾، معرفة وحكم مجيئها مختلفين الجواز.

س ٩٠٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾

ـ وجه الاستشهاد: مجيء المبدل منه ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾، معرفة والبدل ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، نكرة وحكم مجيئها على هذه الحال الجواز.

عطف النسق

س ٩٠٤ ـ وضح حروف عطف النسق وعملها؟

ج ـ عطف النسق يكون بـ «الواو»، لمطلق الجمع وبـ «الفاء»، للجمع والترتيب والتعقيب وبـ «ثم»، للجمع والترتيب والمهلة، وبـ «حتى»، للجمع والغاية وبأم المتصلة وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها، وبأم التعيين وهي في غير ذلك «منقطعة»، مختصة بالجمل ومرادفة لبل، وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة، وبأو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم، وببل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتاليها كلكن وبعد الإثبات والأمر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، وبلا للنفي، ولا يعطف غالباً على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيد بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض

س ٩٠٥ - ما المقصود بأن الواو لمطلق الجمع؟

ج - معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضي ترتيباً ولا عكسه ولا معية، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله. فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾[1].

ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو: ﴿ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾[2]، ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[3].

ومثال استعمالها في المصاحبة نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ ﴾[4]، ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ ﴾[5].

س ٩٠٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الواو»، مفيدة العطف والترتيب معاً.

س ٩٠٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾؟

ج - **موطن الشاهد:** ﴿ لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾.

- **وجه الاستشهاد:** مجيء «الواو»، مفيدة العطف من دون الترتيب.

---

(١)،(٢) سورة النساء، الآية (١٦٣).
(٣) سورة الشورى، الآية (٣).
(٤) سورة الشعراء، الآية (١١٩).
(٥) سورة القصص، الآية (٤٠).

س ٩٠٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ عِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، مفيدة العطف من دون الترتيب؛ لأن عيسى متأخر عن أيوب عليهما السلام في الحقيقة.

س ٩٠٩ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، مفيدة معنى المصاحبة فضلاً عن العطف.

س ٩١٠ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، العاطفة مفيدة المصاحبة والتقدير: أخذناه بصحبة جنوده، أو أخذناه وأخذنا جنوده معاً.

س ٩١١ - اذكر مثالاً يوضح عمل الفاء وثم؟

ج - مثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهملة قوله تعالى: ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ (٢١) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ ﴾[1]، فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشار على الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة والإنشار يتراخى عن ذلك.

س ٩١٢ - هل تأتي ثم للترتيب مطلقاً؟

ج - قد لا تأتي (ثم) للترتيب أصلاً، وإنما تكون بمعنى الواو لمطلق الجمع،

---

(١) سورة عبس، الآية (٢١-٢٢).

وذلك في قوله تعالى: ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾[1]، بدليل ورودها بالواو في قوله تعالى: ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ﴾[2]. التصريح (١/ ٦٤٠).

س ٩١٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ أماته فأقبره ﴿٢١﴾ ثم إذا شاء أنشره ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ أماته فأقبره ﴿٢١﴾ ثم إذا شاء أنشره ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء»، مفيدة العطف والتعقيب، لأن الإقبار يتبع الإماتة مباشرة في العادة، ومجيء ثم مفيد العطف والترتيب مع المهلة، لأن الإنشار لا يحدث بعد الإقبار مباشرة.

س ٩١٤ ـ وضح فائدة استعمال حتى؟

ج ـ معنى حتى الغاية وغاية الشيء نهايته، والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: «تصدق فلان بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة»، أو في المقدار المعنوي كقولك: «مات الناس حتى الأنبياء»، وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي كقولك: «الله سبحانه وتعالى يحصي الأشياء حتى مثاقيل الذر»، وتارة في المقدار المعنوي كقولك: «زارني الناس حتى الحجامون».

س ٩١٥ ـ ما حكم استخدام حتى عاطفة عند الكوفيين والبصريين؟

ج ـ الكوفيون عندهم لا يكون «حتى» حرف عطف بل هو حرف إبتداء يقدرون لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة،

---

(١) سورة الزمر، الآية (٦).

(٢) سورة النساء، الآية (١).

تقديره عندهم: قـدم الحجاج حتى قدم المشـاة، على أن العطف بحتى قليل عند البصريين ومع ذلك فله عندهم أربعة شروط:

احدها - كون المعطوف اسمًا.

الثاني - كونه ظاهرًا فلا يجوز «قام الناس حتى أنا».

الثالث - كونه بعضًا من المعطوف عليه إما بـالتحقيق، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو بالتأويل كقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَـتَّـى نَعْلَهُ أَلْقَـاهَا

الرابع - كونه غاية في زيادة حسية نحو: «فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف»، أو معنوية نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو في نقص كذلك نحو: «المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة»، التصريح (٢/١٤١)، ومغني اللبيب (١٧١).

س ٩١٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَمِ اتَّخَذَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَمْ﴾، منفصلة بمعنى «بل»؛ لأن الهمزة المقترنة بها تفيد الاستفهام الإنكاري؛ لما ذكره المؤلف.

س ٩١٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[2]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء «بل»، منقطعة بمعنى «بل»، من دون أن تقترن بالهمزة لأنها اقترنت بـ ﴿هَلْ﴾.

---

(١) سورة الزخرف، الآية (١٦). (٢) سورة الرعد، الآية (١٦).

س ٩١٨ ـ ما معاني «أو»؟ وما عملها؟

ج ـ «أو»، لها أربعة معان:

أحدها ـ التخيير نحو: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[1].

الثاني ـ الإباحة كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾[2].

الثالث ـ الشك، نحو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[3].

الرابع ـ التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالإبهام نحو: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[4].

وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر.

س ٩١٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «أو»، حرف عطف مفيدًا للتخيير، لأنه يجوز الإطعام، أو الكسوة، أو التحرير، باتفاق.

س ٩٢٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٨٩).
(٢) سورة النور، الآية (٦١).
(٣) سورة الكهف، الآية (١٩).
(٤) سورة سبأ، الآية (٢٤).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَوْ﴾، حرف عطف يفيد الإباحة؛ لأن الآية تبيح للمؤمن أن يأكل من البيوت المذكورة باتفاق.

س ٩٣١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَوْ﴾، حرف عطف يفيد الشك.

س ٩٣٢ ـ هل تعمل «أو» عملاً آخر غير ما ذكرنا؟

ج ـ تأتي «أو» أيضًا للتفصيل نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[1]، وتأتي للتقسيم نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، والاضراب عند الكوفيين وأبي على حكى الفراء: «اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم»، وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس، كقول حميد بن ثور الهلالي.

قومٌ إذا سمعوا الصّريخَ رأيتَهم ... ما بينَ مُلجِم مُهرِهِ أو سافِعِ

والسافع: القابض بناصية مهره، انظر التصريح (٢/ ١٤٥)، مغني اللبيب (٨٧).

س ٩٣٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أَوْ﴾، مفيدة معنى العطف والتشكيك أو الإبهام ومعلوم أن ﴿أَوْ﴾، وقعت بعد الخبر ﴿لَعَلَى هُدًى﴾، كما هو واضح، وهو شرط مجيئها مفيدة الإبهام.

(١) سورة البقرة، الآية (١٣٥).

س ٩٢٤ ـ ما شروط مجيء «لكن» عاطفة؟

ج ـ تأتي لكن عاطفة عند سيبويه وموافقيه بشروط: إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي وألا تقترن بالواو نحو: «ما مررت برجل صالح لكن طالح»، ونحو: «لا يقم علي لكن عمرو»، ولكن حرف ابتداء إن تلتها جملة كقول زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر

أو تلت واواً نحو: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾[1]، أي ولكن كان رسول الله، انظر التصريح (٢/ ١٤٦).

س ٩٢٥ ـ وضّح عمل «بل»، ومعناها؟

ج ـ وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بحاله وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: «ما جاءني زيد بل عمرو»، و«لا يقم زيد بل عمرو»، وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجعل الأول كالمسكوت عنه.

س ٩٢٦ ـ وضّح عمل لكن العاطفة ومعناها؟

ج ـ وأما «لكن»، فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياسًا على بل، وأباه غيرهم لأنه لم يسمع.

س ٩٢٧ ـ وضّح عمل لا العاطفة؟

ج ـ وأما «لا»، فإنها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها، فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك: «جاءني زيد لا عمرو».

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

س ٩٢٨ ـ ما شروط العطف بلا؟

ج ـ للعطف «بلا» ثلاثة شروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر نحو: هذا عالم لا جاهل، واكرم خالدًا لا بكرًا، وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد؛ لأن الرجل يصدق على زيد، بخلاف جاءني رجل لا امرأة. التصريح (٢/ ١٤٩)، ومغني اللبيب (٣١٣).

س ٩٢٩ ـ مَثِّلْ للعطف على الضمير المرفوع؟

ج ـ مثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1]، ومثاله بعد الفصل بالمفعول: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[2]، فـ ﴿مَن﴾، عطف على الواو من ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول، ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي ﷺ: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَر، وفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعمر»[3]. وقول بعضهم: «مررت برجل سواءٍ والعدمُ»، فـ «سواء»، صفة لرجل وهو بمعنى مستوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و«العدم»، معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاس على هذا، خلافًا للكوفيين.

س ٩٣٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾.

(١) سورة الأنبياء، الآية (٥٤). (٢) سورة الرعد، الآية (٢٣).
(٣) حديث صحيح: رواه البخاري.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، عاطفة «آباؤكم»، على الضمير المتصل في ﴿كنتم﴾، بعد أن أكد الضمير المتصل بـ ﴿أنتم﴾، وحكم هذا العطف الجواز.

س ٩٣١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يدخلونها ومن صلح﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يدخلونها ومن صلح﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «الواو»، عاطفة «من»، على الضمير المتصل «الواو» في «يدخلونها» بعد أن فصل بينهما بـ «ها» الواقعة في محل نصب مفعولاً به وحكم هذا العطف الجواز.

س ٩٣٢ ـ كيف نعطف على الضمير المخفوض؟

ج ـ العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض نحو قوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرض﴾[1]، ﴿قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب﴾[2]، ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾[3]، ولا يجب ذلك خلافًا لأكثر البصريين.

س ٩٣٣ ـ ما رأي الكوفيين في العطف على الضمير المرفوع؟

ج ـ مذهب الكوفيين يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً، منفصلاً كان أو متصلاً مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير فصل، واستدلوا على ذلك بقول العرب الموثوق بعربيتهم ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: «مررت برجل سواء والعدمُ»، برفع «العدمُ»، معطوفًا على الضمير المستتر في «سواء»، لأنه بمعنى اسم الفاعل ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

قُلْتُ إذ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادي ... كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً

---

(١) سورة فصلت، الآية (١١).
(٢) سورة الأنعام، الآية (٦٤).
(٣) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

فقوله: «زهر»، معطوف على الضمير المرفوع المستتر في «أقبلت»، والتقدير: أقبلت هي وزهر ـ ومنه أيضًا قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا

فقوله: «أب»، معطوف بالواو على الضمير المستتر المرفوع في «يكن»، والتقدير: يكن هو وأب له.

س ٩٣٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: عطف «الأرض»، على الضمير المخفوض «ها»، بالواو بعد إعادة الخافض «اللام».

س ٩٣٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿مِّنْهَا وَمِن كُلِّ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: عطف ﴿كُلِّ﴾، على الضمير المتصل المخفوض «ها»، فأعاد الخافض «من»، كما هو واضح.

س ٩٣٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: عطف ﴿الْفُلْكِ﴾، على الضمير المتصل المجرور «ها»، المجرور بـ ﴿عَلَى﴾، فأعاد حرف الجر نفسه بعد الواو كما هو واضح.

س ٩٣٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[1]؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: عطف «الأرحام»، على الضمير المتصل المجرور بالباء، من دون إعادة الخافض على قراءة الخفض ـ وحكم هذا العطف المنع عند البصريين وسيبويه، وللآية أوجه أخرى على قراءة النصب، ولا شاهد فيهما حينئذ.

تابع المنادى

س ٩٣٨ ـ ما حكم تابع المنادى؟

ج ـ إذا أُتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من «أل»، فهو كالمنادى المستقل مطلقًا، وتابع المنادى المبني غيرهما يرفع أو ينصب؛ إلا تابع «أيٍّ» فيرفع، وإلا التابع المضاف المجرد من «أل»، فينصب كتابع المعرب.

س ٩٣٩ ـ ما حكم تابع المنادى إذا كان بدلاً أو نسقًا مجردًا من أل؟

ج ـ التابع إذا كان بدلاً أو نسقًا وجرد من «أل»، فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى، تقول في البدل: «يا زيد كُرْزُ»، بالضم، كما تقول: «يا كرزُ»، وكذلك «يا عبدَ اللهِ كرز»، وفي النسق: «يا زيدُ وخالدُ»، بالضم، كما تقول: «يا خالدُ»، وكذلك: «يا عبدَ اللهِ وخالدُ»، لا فرق في التابين المذكورين بين كون المنادى معربًا أو مبنيًا.

(١) سورة النساء، الآية (١).

س/ ٩٤٠ ـ متى يجب رفع تابع المنادى المبني؟

ج ـ فالواجب رفعه: نعت «أي»، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾[1]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[2]، وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ﴾[3]، وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان.

س/ ٩٤١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿الإِنسَانُ﴾، صفة «أي»، فهو مرفوع مثل «أي»، المبنية على الضم وحكم رفع الصفة ـ هنا ـ الوجوب خلافًا للمازني الذي أجاز نصبه.

س/ ٩٤٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿النَّاسُ﴾، صفة لـ «أي»، فوجب رفعها كما في الآية السابقة.

س/ ٩٤٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَيُّهَا الكَافِرُونَ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: ﴿الكَافِرُونَ﴾، على قراءة النصب، و﴿الكَافِرُونَ﴾، صفة لـ «أي»، وفيها يكون النصب على النداء فالصفة نصبت بالعطف على محل «أي»، لا على لفظها.

---

(١) سورة الانفطار، الآية (٦). (٢) سورة النساء الآية (١). (٣) سورة الكافرون، الآية (١).

س ٩٤٤ - متى يجب نصب تابع المنادى المبني؟

ج - الواجب نصبه في تابع المنادى المبني التابع المضاف، مثاله في النعت نحو: «يا زيد صاحب عمرو»، ومثاله في التوكيد: «يا تميمُ كلَّهم»، أو «كلَّكُم»، ومثاله في البيان: «يا زيد أبا عبد الله».

س ٩٤٥ - متى يجوز رفع تابع المنادى المبني أو نصبه؟

ج - الجائز فيه الوجهان:

التابع المفرد؛ نحو: «يا زيد الفاضل والفاضل»، و«يا تميم أجمعون وأجمعين»، و«يا سعيدُ كرزٌ»، و«يا سعيدُ كرزٌ، وكرزًا»، قال ذو الرمة:

إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا *** لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرًا

س ٩٤٦ - ما حكم تابع المنادى المعرب؟

ج - وإن كان المنادى معربًا تعين نصب التابع نحو: يا عبدَ الله صاحبَ عمرو «يا بني تميم كلَّهُم»، و«يا عبدَ الله أبا زيد».

س ٩٤٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿فَاطِرَ﴾، صفة لاسم الله تعالى؛ فوجب نصبها؛ لأنها مضافة إلى السموات، وأما سيبويه، فيرى أن: ﴿فَاطِرَ﴾، منادي مضاف، لحرف نداء محذوف؟ والتقدير: يا فاطر.

---

(١) سورة الزمر، الآية (٤٦).

باب موانع الصرف

س ٩٤٨ ـ ما سبب المنع من الصرف؟

ج ـ موانع الصرف تسعة يجمعها قوله:

اجمعْ وزنْ عادلاً أنث بمعرفة ... رَكّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فالتأنيث بالألف كبهمي وصحراء، والجمع المماثل لمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع، والبواقي منها ما لا يمنع إلا مع العلمية، وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب؛ ويجوز في نحو: هند وجهان، بخلاف نحو: سقر وبلخ وزيد لامرأة، والتركيب المزجي كمعد يكرب، والعجمة كإبراهيم، وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة، وهو العدل كعمر وزفر، وكمثنى وثلاث وأُخَر مقابل آخرين، والوزن كأحمد، وأحمر، والزيادة كعثمان وغضبان، وشرط تأثير الصفة أصالتها وعدم قبولها التاء، فأرنب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعملٌ وندمان من المنادمة منصرفة. وشرط العجمة كون علميتها في العجمية والزيادة على الثلاثة، فنوح منصرف، وشرط الوزن اختصاصه بالفعل، كشمَّر وضُرِبَ علمين، أو افتتاحه بزيادة هي بالفعل أولى كأحمر وكأفكل علمًا.

س ٩٤٩ ـ ما المقصود بالصرف؟

ج ـ الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ـ نعني منونه تنوين التمكين.

س ٩٥٠ ـ ما الأسماء التي تمنع من الصرف لعلة واحدة؟

ج ـ ما يمنع من الصرف لعلة واحدة شيئان: التأنيث بالألف، مقصورة كانت كبهمي[1]، أو ممدودة كصحراء، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد أي لا

(١) البهمي نبت معروف يطلق للواحد والجميع، وواحدته بهماة.

مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد، ومفاعيل كمصابيح ودنانير، وإنما مثلت المقصورة بيهمي دون حبلي، وللممدودة بصحراء دون حمراء؛ لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم.

والثاني صيغة منتهى الجموع نحو: قناديل، مساجد.

س/ ٩٥١ - ما ضابط صيغة منتهى الجموع؟ أو ما يسمى: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد؟

ج - ضابطه ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ووزنه مفاعل ومفاعيل وفعائل؛ كمساجد ومصابيح ويشمل دواب فإن أصله دوابب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف.

س/ ٩٥٢ - ما الأسماء التي تمنع من الصرف لعلتين؟

ج - ما عدا هاتين بين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرى له، ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية المجامعة لكل منهن «العلمية»، ولهذا صرفت صنجة وقائمة وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية، وكذلك أذربيجان اسم للبلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل وعلة خامسة وهي التأنيث لأن البلدة مؤنثة وليس بشيء؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قُدِّرَ خلوه من العلمية وجب صرفه لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا و«الألف والنون» إذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع إلا مع العلمية كسلمان ولا وصفية في أذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية إذا نكرته فوجب

صرفه، ومثلث «التأنيث» بفاطمة وطلحة وزينب؛ لأبين أنه على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي، ولفظي ولا معنوي، ومعنوي لا لفظي.

س ٩٥٣ ـ مثل للأسماء التي تمنع من الصرف بسبب العلمية والعدل؟

ج ـ ما يمنع من الصرف بسبب العدل مع العلمية نحو: عمر وزفر وزحل وجمح ودلف، فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه.

س ٩٥٤ ـ مثل للصفات التي تمنع من الصرف بسبب العدل؟

ج ـ مثاله مع الصفة أُحَادَ ،وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[1]، فهذه الكلمات الثلاثة محفوظة لأنها صفة لأجنحة، وهي ممنوعة من الصرف، لأنها معدولة عما ذكرنا، فلهذا كان خفضها بالفتحة، ولم يظهر ذلك في مثنى لأنه مقصور، وظهر في ثلاث ورباع لأنهما «اسمان صحيحا الآخر»، ومن ذلك «أُخَر»، في نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2].

«فأخر» صفة لأيام وهي معدولة عن آخر ـ بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف ـ لأنهما جمع أخرى أنثى آخر بالفتح، وقياس (فعلى أفعل) أن لاتستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونة بلام التعريف، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام، فقياسه أفعل كأفضل، تقول: «هند أفضل»، و«الهندات أفضل»، ولا تقول

---

(١) سورة فاطر، الآية (١).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

فضلى و«فُضَل»، فأما أُخَرُ فصفة معدولة، فلهذا خففت بالفتحة، فإن كانت أُخَر جمع أُخرى أنثى آخِر - بكسر الخاء - فهي مصروفة، تقول: «مررت بأول وأُخَرٍ»، بالصرف، إذًا لا عدل هنا.

س ٩٥٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء الأعداد المذكورة ممنوعة من الصرف، لأنها معدوله عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة.

س ٩٥٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿أُخَرَ﴾، صفة لـ ﴿أَيَّامٍ﴾، المجرور؛ فوجب أن تكون مجرورة مثله، غير أن علامة جرها الفتحة؛ لأن ﴿أُخَرَ﴾، ممنوعة من الصرف؛ لأنه معدول عن ﴿آخَر﴾.

س ٩٥٧ - مثِّل للأسماء التي تمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل؟

ج - مثال ما يمنع من الصرف لوزن الفعل مع العلمية: أحمد ويزيد ويشكر، ومع الصفة: أحمر وأفضل، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.

س ٩٥٨ - مثِّل للكلمات التي تمنع من الصرف بسبب زيادة الألف والنون؟

ج - مثال ما يمنع من الصرف بسبب الزيادة مع العلمية: سلمان، عمران، عثمان، أصبهان.

ومثالها مع الصفة: سكران، غضبان.

ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان.

بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية.

س ٩٥٩ - ما شروط منع الصفة من الصرف؟

ج - يشترط لمنع الصفة من الصرف أمران:

أحدهما - كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: «هذا قلب صفوان»، بمعنى قاسٍ، وهذا رجل أرنب، بمعنى ذليل أي ضعيف.

الثاني - عدم قبولها التاء ولهذا انصرف نحو: ندمان وأرمل لقولهم ندمانة، وأرملة.

س ٩٦٠ - ما وجه الاستشهاد في قول البرج بن جلاس:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طَيِّبًا ... سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[1]

ج - موطن الشاهد: «ندمانٍ».

-وجه الاستشهاد: مجيء «ندمانٍ»، مصروفًا على الرغم من كونه وصفًا وفي آخره ألف ونون زائدتان: لأن مؤنث «ندمان»، هذا ندمانة بالتاء ومن شرط تأثير الوصفية: ليمتنع الاسم من الصرف ألا يكون مؤنثه بزيادة التاء عليه؛ فلو كان ندمان من الندم: امتنع من الصرف: لأن مؤنثة «ندمى»، مثل سكران وسكرى.

س ٩٦١ - ما شروط منع الاسم الأعجمي من الصرف؟

ج - ويشترط لمنع العجمة من الصرف أمران:

---

(١) ندمان: هو النديم على الشراب ج ندامى، تغورت: غربت.

أحدهما - كون علميتها في اللغة العجمية؛ فنحو: لجام، وفيروز - علمين لمذكرين - مصروف.

الثاني - الزيادة على الثلاثة: فنوح ولوط وهود ونحوهن، مصروفة وجهًا واحدًا هذا هو الصحيح، وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد ﷺ، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين، وهو مردود، لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور، ولا شاذ.

س ٩٦٢ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾(١)؟

ج - موطن الشاهد: ﴿قَوْمُ نُوحٍ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿نُوحٍ﴾، مضافًا إليه مجرورًا وعلامة جره الكسرة الظاهرة، لأنه اسم مصروف على الرغم من عجميته، لكونه ثلاثيًا.

س ٩٦٣ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ﴾(٢)؟

ج - موطن الشاهد: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿لُوطٍ﴾، مضافًا إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة لكونه مصروفًا.

س ٩٦٤ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾(٣)؟

ج - موطن الشاهد: ﴿لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾.

---

(١) سورة الشعراء، الآية (٥-١٠). (٢) سورة الحج، الآية (٤٣).

(٣) سورة هود، الآية (٦٠).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء كل من «عاد»، و«هود»، مجرورين، الأول بحرف الجر والثاني بالإضافة، وعلامة جرها الكسرة، لكونهما مصروفين.

س ٩٦٥ ـ ما حكم أسماء الملائكة في المنع من الصرف وعدمه؟

ج ـ أسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف، ويستثنى منها أربعة: رضوان، ومالك، ومنكر، ونكير؛ فهذه عربية، لكن «رضوان»، ممنوعة من الصرف لزيادة الألف والنون.

س ٩٦٦ ـ ما شرط منع الكلمة من الصرف بسبب وزن الفعل؟

ج ـ وشرط الوزن كونه إما مختص بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالأول نحو: شمر وضرب علمين قال جميل بن معمر:

وَجَدِي يَا حَجَّاجَ فَارِسُ شَمَّرَا

والثاني نحو: «أحمر» صفة أو علمًا «وأفكل» علمًا «والأفكل» اسم للرِّعدة، فإن هذا الوزن وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال كثيرًا ولكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء، لأنه في الأفعال يدل على المتكلم كأذهب وانطلق وفي الأسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال.

س ٩٦٧ ـ ما وجه الاستشهاد في قول جميل بن معمر:

وَجَدِي يَا حَجَّاجَ فَارِسُ شَمَّرَا[1]

ج ـ موطن الشاهد: «شمر».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء الاسم «شمر»، ممنوعًا من الصرف لكونه علمًا على زنة الفعل فهو على وزن كرُم وكلّم ونحو ذلك؛ وهذا الوزن مما يتصف به الفعل.

(١) شمر: اسم فرس، يفخر الشاعر بجده الفارس الشجاع.

س ٩٦٨ ـ ما نوع المؤنث الذي يمنع من الصرف؟

ج ـ المؤنث إن كان تأنيثه بالألف كبهمي وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبي على إن حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقض بمنع صرف الصحراء.

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة، وقول الجوهري إن «هاوية» من قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[1]، اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ لأن ذلك يوجب منع صرفه وإن كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبًا إن كان زائدًا على ثلاثة كسعاد وزينب أو ثلاثيًا محرك الوسط كسقر ولظى، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾[2]، ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾[3]، أو ساكن الوسط أعجميًا كَمَاهَ وجُور وحِمْص وبَلْخ ـ أسماء بلاد ـ أو عربيًا ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو: زيد وبكر وعمر ـ أسماء نسوة ـ هذا قول سيبويه، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان.

س ٩٦٩ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿هَاوِيَةٌ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿هَاوِيَةٌ﴾، خبرًا للمبتدأ «أمه»، وقد جاء مرفوعًا منونًا؛ لأنه اسم مصروف وليس ممنوعًا من الصرف؛ لأنه ليس معرفة خلافًا للجوهري.

س ٩٧٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿فِي سَقَرَ﴾.

(١) سورة القارعة، الآية (٩). (٢) سورة المدثر، الآية (٤٢). (٣) سورة المعارج، الآية (١٥).

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿سَقَرَ﴾، مجروراً بـ ﴿في﴾، وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف، لأنه ثلاثي محرك الوسط.

س/ ٩٧١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿لَظَى﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿لظى﴾، اسمًا ممنوعًا من الصرف لكونه ثلاثيًا محرك الوسط.

س/ ٩٧٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قول جرير بن عطية:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

ج ـ موطن الشاهد: «دعد .. دعد».

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «دعد»، وهو اسم مؤنث ساكن الوسط، عربي الأصل مرتين في البيت وقد أتى في المرة الأولى مصروفًا وفي الثانية غير مصروف وفي هذا دليل على أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط، العربي الأصل الدال على المؤنث يجوز فيه الصرف ومنعه.

(١) تتلفع: تتقنع، العلب: جمع علبة وهو قدح ضخم من جلود الإبل يشرب فيه الأعراب.

باب العدد

س ٩٧٣ - ما المقصود بالعدد؟

ج - العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط بدليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1]. والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء.

س ٩٧٤ - ما الأعداد التي توافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا؟

ج - الأعداد بالنسبة إلى التذكير والتأنيث ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائمًا كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان، تقول في المذكر: واحد واثنان وفي المؤنث: واحدة واثنتان، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[2]، ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[3]، ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾[4]، ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[5]، وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث وثالثة ورابع ورابعة، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، أي: هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾، أي: والشهادة الخامسة.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (١١٢).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٦٣).

(٣) سورة النساء، الآية (١).

(٤) سورة المائدة، الآية (١٠٦).

(٥) سورة غافر، الآية (١١).

س ٩٧٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ اثْنَانِ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿ اثْنَانِ ﴾، مذكراً مع المعدود المقدر «رجلان»، وحكم تذكير العدد في هذه الحالة الوجوب.

س ٩٧٦ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾، في الموضعين موافقاً للمعدود المحذوف «مرتين»؛ وحكم تأنيث العدد في هذه الحالة الوجوب.

س ٩٧٧ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿ رَابِعُهُمْ ﴾، على صيغة اسم الفاعل فوافق المعدود في التذكير وحكم تذكيره - هنا - الوجوب.

س ٩٧٨ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾؟

ج - موطن الشاهد: ﴿ وَالْخَامِسَةَ ﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿ وَالْخَامِسَةَ ﴾، على وزن اسم الفاعل؛ فوافق المعدود المؤنث. المحذوف: الشهادة؛ لأن التقدير: والشهادة الخامسة؛ وحكم تأنيثه - هنا - الوجوب.

س ٩٧٩ ـ ما الأعداد التي تخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً؟

ج ـ ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً هو الثلاثة والتسعة وما بينهما، سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا، تقول في غير المركبة: ثلاثة رجال، بالتاء، إلى تسعة رجال، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾[1]، وتقول ثلاثة نسوة، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾[2]، وتقول في المركبة: «ثلاثة عشر رجلاً»، بالتاء في ثلاثة، و«ثلاث عشرة امرأة»، بحذف التاء من ثلاث، وقال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[3]، أي: ملكًا أو خازنًا.

س ٩٨٠ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿ثَلَاثَةَ﴾، مخالفًا للمعدود ﴿أَيَّامٍ﴾؛ لأن الأعداد من «ثلاثة»، إلى «تسعة»، تخالف معدودها؛ وحكم تأنيث العدد ـ هنا ـ الوجوب.

س ٩٨١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿ثَلَاثَ﴾، مخالفًا للمعدود ﴿لَيَالٍ﴾؛ لأن ليالٍ جمع ليلة؛ وهو اسم مؤنث، فجاء العدد ﴿ثَلَاثَ﴾، مذكراً؛ وحكم تذكير العدد ـ هنا ـ الوجوب.

س ٩٨٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٤١). (٢) سورة مريم، الآية (١٠). (٣) سورة المدثر، الآية (٣٠).

- وجه الاستشهاد: مجيء العدد ﴿تِسْعَةَ﴾، مؤنثًا مخالفًا للمعدود المذكر؛ لأن التقدير: عليها تسعة عشر ملكًا، أو خازنًا.

س ٩٨٣ - ما حكم تأنيث وتذكير المعدود مع العشرة؟

ج - حكم المعدود مع العشرة إن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما، تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وإن كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر، وأنثت مع المؤنث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، وتقول: «عندي إحدى عشرة امرأة»، و«أحد عشر رجلاً».

س ٩٨٤ - ما اللغات الواردة في لفظ عشر؟

ج - وردت في لفظ «عشر» عدة لغات منها: عشَرة رجال بفتح الشين، وعشْر نسوة بسكون الشين، وتقول: إحدى عشِرة امرأة بكسر الشين، وإن شئت سكنت إلى تسع عشْرة، والكسر لأهل نجد، والتسكين لأهل الحجاز، وللمذكر أحد عشر بفتح الشين لا غير.

س ٩٨٥ - ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]؟

ج - موطن الشاهد: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

- وجه الاستشهاد: مجيء ﴿عَشَرَ﴾، مركبًا مع أحد، ولذا وافقت المعدود في التذكير؛ لأن العدد عشرة إذا كان مركبًا وافقت المعدود في التذكير والتأنيث وجوبًا.

(١) سورة يوسف، الآية (٤).

س ٩٨٦ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينًا ﴾[1] ؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ اثنتا عشرة عينًا ﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿ عشرة ﴾، جزءًا من العدد المركب ﴿ اثنتا عشرة ﴾، فوافقت المعدود ﴿ عينًا ﴾، في التأنيث، وحكم التأنيث ـ هنا ـ الوجوب، لما ذكرت في الآية السابقة.

تمييز العدد

س ٩٨٧ ـ ما الأعداد التي لا تحتاج إلى تمييز؟

ج ـ ما لا يحتاج لتمييز أصلاً، هو الواحد والاثنان، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنان رجلين، وأما قول جندل بن المثنى:

فيه ثنتا حنظل

ورد العدد ثنتا بعده تمييز وذلك بسبب الضرورة الشعرية.

س ٩٨٨ ـ ما وجه الاستشهاد في قول جندل بن المثنى:

فيه ثنتا حنظل

ج ـ موطن الشاهد: «ثنتا حنظل».

ـ وجه الاستشهاد: أتى بتمييز الاثنين للضرورة الشعرية لأن المستعمل في مثل هذا أن يثنى المعدود فيقال «حنظلتان» من دون أن يؤتى بالتمييز.

س ٩٨٩ ـ ما الأعداد التي تحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض؟

ج ـ ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض هو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول: «عندي ثلاثة رجال»، و«عشرة نسوة»، وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة «المائة»، فإنها يجب إفرادها تقول «عندي ثلاثمائة»، ولا يجوز «ثلاث مئات»، ولا «ثلاث مئين»، إلا في ضرورة.

(١) سورة البقرة، الآية (٦٠).

س ٩٩٠ ـ ما الأعداد التي تحتاج إلى تمييز مفرد منصوب؟

ج ـ ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب هو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١)، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(٢)، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(٣)، ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٤).

س ٩٩١ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء «كوكب»، تمييزًا منصوبًا مفردًا للعدد المركب ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾، وحكم مجيء التمييز على هذه الحال الوجوب.

س ٩٩٢ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿نَقِيبًا﴾، تمييزًا مفردًا منصوبًا للعدد المركب ونثي عشر كما في الآية السابقة.

س ٩٩٣ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً - أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿لَيْلَةً﴾، في الموضعين تمييزًا مفردًا منصوبًا بعد ثلاثين وأربعين وهما من ألفاظ العقود وحكم مجيء التمييز على هذه الحال الوجوب.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٤).
(٢) سورة المائدة، الآية (١٢).
(٣) سورة الأعراف، الآية (١٤٢).
(٤) سورة ص، الآية (٢٣).

س٩٩٤ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء ﴿نَعْجَةً﴾، تمييزًا مفردًا منصوبًا بعد العدد المعطوف وحكم مجيئه على هذه الحال الوجوب.

س٩٩٥ ـ ما وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾؟

ج ـ موطن الشاهد: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾.

ـ وجه الاستشهاد: مجيء أسباطًا بدلاً من ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾، ومجيء التمييز محذوفًا والتقدير: قطعناهم اثنتي عشرة فرقة، أو أمة أسباطًا.

س٩٩٦ ـ ما الأعداد التي تحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض؟

ج ـ ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض، وهو المائة والألف، تقول: «عندي مائة رجل، وألف رجل».

تمييز «كم»

س٩٩٧ ـ ما حكم تمييز كم الاستفهامية؟

ج ـ يلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز «كم»، الاستفهامية، وهي بمعنى أي عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفردًا؛ تقول: «كم غلامًا عندك؟»، ولا يجوز «كم غلمانًا»، للكوفيين.

س٩٩٨ ـ ما حكم تمييز كم الخبرية؟

ج ـ يلتحق بالعدد المخفوض تمييز «كم»، الخبرية؛ وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار: يستعمل للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالبًا في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز يبين جنس المراد به، ولكنه لا يكون إلا

مخفوضًا كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعًا كتمييز الثلاثة و العشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفردًا كتمييز المائة والألف وما فوقها.

س ٩٩٩ - ما كنايات العدد التي يأتي تمييزها منصوبًا أو مخفوضًا؟

ج - ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض، وهو «كم»، الاستفهامية المجرورة، نحو: «بكم درهم اشتريت»، فالنصب على الأصل، والجر بمن المضمرة، لا بالإضافة، خلافًا للزجاج.

س ١٠٠٠ - ما رأي النحاة في نصب تمييز كم الاستفهامية؟

ج - للنحاة في نصب تمييز «كم»، الاستفهامية ثلاثة مذاهب:

أحدها - أنه لازم، ولا يجوز جره مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين.

ثانيها - أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقًا، حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي.

ثالثها - أنه يجوز جره بـ «من»، مضمرة جوازًا، إن جرّت «كم»، بحرف، وإلى ذلك، أشار الناظم:

وَأجِــزْ إنْ تَجُــرَّ مِنْ مُـضْـمَـرَهْ إنْ وَلِيَتْ «كَم» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهرَا

ومثال ذلك، بكم درهم اشتريت ثوبك؟ هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على «كم»، حرف الجر ليكون حرف الجر الداخل على «كم»، عوضًا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج إلى أن التمييز؛ إنما هو بإضافة «كم»، إليه بمنزلة عدد مركب، والعدد المركب، لا يحمل الجر في تمييزه؛ فكذلك ما كان بمنزلته؛ وهذا الرد لابن خروف. (انظر التصريح ٧٩).

س ١٠٠١ - كيف تعرب كلمة «أما بعد»؟

ج - كلمة «أما بعد»، عبارة تفصل بين المقدمة والموضوع تعرب كالآتي:

أما: عوض عن أداة الشرط المحذوفة وفعل الشرط.

بعد: ظرف متعلق بفعل الشرط المحذوف، وما بعدها جواب الشرط.
والتقدير: مهما يكن من شيء بعد فكذا.

س١٠٠٢ - ما نوع ضمير الغائب المذكر عند ما يأتي بعده جملة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

ج - الضمير «هو» في هذه الآية الكريمة ضمير غائب مذكر أتى بعده جملة لذلك عُرف بأنه ضمير الشأن.

س١٠٠١ - ما نوع ضمير الغائب للمؤنثة عند ما يأتي بعده جملة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾؟

ج - الضمير المتصل في قوله تعالى: «فإنها»، ضمير غائب للمؤنثة أتى بعده جملة وهو ما يُعرف بضمير القصة.

س١٠٠٣ - ما نوع الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر المعرف بأل أو الخبر الجملة؟

ج - الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر المعرف بأل أو الخبر الجملة يسمى ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾.

س١٠٠٤ - ما طريقة تأكيد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة بالنون الثقيلة؟

ج - عندما نريد تأكيد المضارع المسند إلى نون النسوة بالنون الثقيلة لابد أن نفصل بين نون النسوة ونون التوكيد بألف فصل نحو تكتبنّ تكتبنانّ.

تم بحمد الله كتاب تيسير شرح شذور الذهب في (١٠٠٠) سؤال وجواب ولله الحمد والمنة.

سعد كريم الفقي

الفهرس

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
المقدمة	٣	الأفعال الخمسة	٦٣
تمهيد والتعريف بابن هشام الأنصاري	٥	المضارع المعتل الآخر	٦٥
الكلمة	٩	الإعراب التقديري	٦٦
أقسام الكلمة	١٠	باب: البناء	٧٢
الاسم اصطلاحًا ولغة	١١	المبني على الفتح	٧٥
الفعل اصطلاحًا ولغة	١١	المبني على الفتح أو نائبه	٨٨
الحرف اصطلاحًا ولغة	١٢	المبني على الكسر	٩٧
الاسم وعلاماته	١٤	المبني على الضم	١١١
أقسام الفعل وعلاماته	١٧	ما ألحق بالظروف المنقطعة عن	
علامة الحرف وأنواعه	٢٣	الإضافة لفظًا ومعنى	١١٢
الكلام لغة واصطلاحًا	٢٤	المبني على الضم أو نائبه	١١٥
أقسام الكلام وأنواعه	٣٠	المنادى المفرد المعرفة	١١٥
باب: الإعراب	٣١	ما يراد بالمعرفة	١١٦
أنواع الإعراب	٣٣	حكم نصب المنادى المبني على الضم	١١٩
الاسم الذي لاينصرف	٣٧	حكم فتح المنادى فتحة اتباع	١٢٠
ما جمع بالألف والتاء	٣٨	النكرة والمعرفة	١٢٩
الأسماء الستة	٤٠	أنواع المعرفة	١٣٠
المثنى	٤٥	العلم	١٣٣
ما يلحق بالمثنى	٥٥	اسم الإشارة	١٣٤
جمع المذكر السالم	٥٧	الاسم الموصول	١٣٦
ما يلحق بجمع المذكر السالم	٥٩	أقسام الموصول	١٣٧

الموضوع	صفحة
حذف «أل»	١٤٤
باب: المرفوعات	١٤٥
الفاعل	١٤٥
نائب الفاعل	١٤٦
المبتدأ	١٦٥
الابتداء بالنكرة	١٦٨
خبر المبتدأ	١٧٠
اسم «كان» وأخواتها	١٧٥
حذف «كان»	١٧٨
حذف نون «كان»	١٨١
«كان» الزائدة	١٨٢
أسماء أفعال الرجاء والمقاربة والشروع	١٨٣
اسم ما حمل على «ليس»	١٨٩
شروط عمل «ما» الحجازية	١٨٩
إعمال «لا» عمل «ليس»	١٩٤
شروط إعمال «إن» عمل «ليس»	١٩٥
عمل «إن» وأخواتها	١٩٧
مواضع كسر همزة «إن»	١٩٩
مواضع فتح همزة «إن» وجوبًا	٢٠١
مواضع فتح همزة «إن» وكسرها	٢٠٢
خبر «لا» النافية للجنس	٢٠٤
شروط إعمال «لا» عمل «إن»	٢٠٥
جواز حذف خبر «لا»	٢٠٦
المضارع المجرد من الناصب والجازم	٢٠٧

الموضوع	صفحة
باب: المنصوبات	٢٠٨
المفعول به	٢٠٨
نواصب المفعول به	٢٠٨
إضمار ناصب المفعول به جوازًا	٢٠٩
إضمار ناصب المفعول به وجوبًا	٢٠٩
المنادى نوع من أنواع المفعول به	٢١٠
المنصوب على الاختصاص مفعول	
محذوف العامل	٢١١
ما جاء محذوف العامل	٢١٢
الإغراء مفعول محذوف العامل	٢١٦
المفعول المطلق	٢١٧
المفعول له	٢٢٠
شروط المفعول له	٢٢١
المفعول فيه	٢٢٣
المفعول معه	٢٢٩
المشبه بالمفعول به	٢٣٣
الحال	٢٣٤
التمييز	٢٤٣
أقسام التمييز المبين للذات	٢٤٤
التمييز المبين لجهة النسبة	٢٤٧
المستثنى	٢٥٠
الاستثناء المفرغ وأحكامه	٢٥٥
خبر «كان» وأخواتها	٢٥٩
خبر «ما» حمل على ليس	٢٦٥
اسم «إن» وأخواتها	٢٦٦

الموضوع	صفحة
تخفيف نون «إن» وأخواتها	٢٦٨
اسم «لا» النافية للجنس	٢٧٣
نصب الفعل المضارع	٢٧٤
عمل «لن»	٢٧٤
عمل «كي»	٢٧٥
«إذن» وشرط إعمالها	٢٧٧
«أن» وشرط إعمالها	٢٧٨
مواضع إضمار «أن» الناصبة للمضارع	٢٨٢
شرط إضمار «أن» بعد «حتى»	٢٨٣
إضمار «أن» بعد الحروف العاطفة	٢٨٦
إضمار «أن» بعد «أو»	٢٨٦
إضمار «أن» بعد فاء السببية وواو المعية وجوبًا	٢٨٨
الطلب	٢٨٩
النفي	٢٩٠
الأمر	٢٩٢
النهي	٢٩٣
الدعاء	٢٩٤
الاستفهام	٢٩٥
العرض	٢٩٧
التحضيض	٢٩٨
التمني	٢٩٨
إضمار «أن» جوازًا	٣٠٢
إضمار «أن» جوازًا بعد «أو»	٣٠٣
إضمار «أن» جوازًا بعد «الواو»	٣٠٣
إضمار «أن» جوازًا بعد «الفاء»	٣٠٥

الموضوع	صفحة
باب: المجرورات	٣٠٥
أنواع المجرورات	٣٠٥
الحروف الجارة	٣٠٦
جواز حذف رُبَّ وبقاء عملها	٣١١
حذف رُبَّ بعد الواو	٣١١
حذف رُبَّ بعد الفاء	٣١٢
حذف رُبَّ بعد بل	٣١٣
المجرور بالإضافة	٣١٩
أنواع الإضافة	٣٢١
الإضافة غير المحضة	٣٢١
الإضافة المحضة	٣٢٢
أقسام الإضافة المعنوية	٣٢٤
المقدرة بفي	٣٢٤
المقدرة باللام	٣٢٥
المجرور بالمجاورة ومواقعه	٣٢٥
باب: المجزومات	٣٢٩
الأحرف الجازمة لفعل واحد	٣٢٩
الأحرف الجازمة لفعلين	٣٣١
أسلوب الشرط	٣٣٣
شروط فعل الشرط	٣٣٦
جواب الشرط	٣٣٧
وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء أو	
إذا الفجائية	٣٣٨
حذف الشرط أو جوابه	٣٤٢
حذف جواب الشرط وحده	٣٤٢

الموضوع	صفحة
حذف فعل الشرط وحده	٣٤٢
حذف أداة الشرط وفعل الشرط	٣٤٤
أحكام حذف جواب الشرط	٣٤٦
حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب	٣٤٧
حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب	٣٤٨
باب: عمل الفعل	٣٥٠
ما تشترك فيه الأفعال	٣٥٠
الأفعال بالنسبة إلى المفعول على سبعة أنواع	٣٥١
حالات أفعال القلوب	٣٥٨
الأفعال المتعدية إلى مفعولين	٣٦١
الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٣٦٦
حذف المفعولين أو أحدهما	٣٦٨
إجراء القول مجرى الظن	٣٦٩
المصدر	٣٧٠
عمل المصدر	٣٧١
عمل اسم الفاعل	٣٧٣
اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة	٣٧٤
إعمال صيغ المبالغة	٣٧٧
إعمال اسم المفعول	٣٧٩
إعمال الصفة المشبهة	٣٧٩
عمل اسم فعل	٣٨١
أحكام اسم الفعل	٣٨٦
شروط عمل الظرف والمجرور	٣٨٨
إعمال اسم المصدر	٣٩٠
أحوال عمل اسم المصدر	٣٩٠
إعمال اسم التفضيل	٣٩٢
الحالات التي لا يعمل فيها اسم التفضيل	٣٩٤
شروط بناء اسم التفضيل	٣٩٧
باب: التنازع	٤٠٠
باب: الاشتغال	٤٠٦
أحكام الاسم المتقدم على العامل	٤٠٧
باب: التوابع	٤١٠
التوكيد	٤١٠
توكيد النكرة	٤١١
التوكيد اللفظي	٤١٤
النعت	٤١٥
البدل	٤٢١
البدل في اللغة	٤٢٢
أقسام البدل	٤٢٢
أقسام البدل والمبدل منه	٤٢٥
عطف النسق	٤٢٩
تابع المنادى	٤٤٠
باب: موانع الصرف	٤٤٣
باب: العدد	٤٥٢
تمييز العدد	٤٥٦
تمييز كم	٤٥٨
فهرس الكتاب	٤٦١